# الفصل الثالث

# أبعـــاد التوجيه الإسلامـــي للخدمة الاجتماعية

obeikandl.com

obeikandl.com

إذا كانت الخدمة الاجتماعية كمهنة تستهدف مساعدة "الإنسان" كفرد أو كعضو في جماعة أو مجتمع على مواجهة "مشكلاته" وإشباع حاجاته ، مع تنمية قدراته إلى أقصى حد ممكن ، فإن من الواضح أن عملية المساعدة لابد أن تكون مبنية في الأساس على فهم كاف "لموضوع" تلك المساعدة .. ألا وهو "الإنسان"... سواء من حيث طبيعته ومكوناته التي رُكّب منها ، أو من حيث ديناميات التفاعل بين تلك المكونات .

حتى إذا اتضحت لدينا الصورة حول طبيعة الإنسان ومكوناته التي رُكّب منها ، لزِمَنَا أن نتعرف على السنن والقوانين التي تحكم سلوك هذا الإنسان كفرد ، وتلك التي تحكم علاقاته مع غيره ، إضافة إلى تلك التي تحكم البناء الاجتماعي والثقافي الذي تتم تلك العلاقات في إطاره ، وذلك على اعتبار أن معرفتنا بتلك السنن تساعدنا من جهة على تفسير السلوك الإنساني في حال السواء ، كما تقدم لنا من جهة أخرى معيارا لمضاهاة السلوك عليه في حالة الانحراف.

ولكن لما كانت الخدمة الاجتماعية منذ بداياتها التاريخية الأولى وحتى اليوم تهتم اهتماما خاصا بمساعدة أولئك الذين يواجهون "مشكلات" أو صعوبات في أدائهم لوظائفهم الاجتماعية ، وهو ما يمثل الجانب العلاجي من التدخل المهني ، كما تهتم بإزالة الظروف والمؤثرات التي يمكن أن تؤدى إلى الانحراف معاونة على حماية الناس من الوقوع في مثل تلك المشكلات ، وهو ما يمثل الجانب الوقائي من التدخل المهني ، (في نفس الوقت الذي تعمل فيه بالطبع على إتاحة الفرص أمام الناس لاستثمار طاقاتهم وتحقيق ذواتهم إلى أقصى حد ممكن ، وهو ما يمثل الجانب التنموي من التدخل المهني) ، فإن فهم الأسباب والعوامل

المؤدية إلى حدوث المشكلات الفردية والمشكلات الاجتماعية يمثل أساسا لازما لتصميم برامج التدخل المهني في جوانبها العلاجية والوقائية على أساس واقعي .

ولما كانت سياسات وبرامج ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية تمثل الوعاء الذي تتم في إطاره الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، فإن وضوح التصور الإسلامي للأسس التي تقوم عليها تلك "السياسات والبرامج والمؤسسات" يعتبر شرطا لازما لنجاح جهود التدخل المهني.

وأخيرا فإن استجلاء جوانب كل بعد من الأبعاد الأربعة السابقة، ووضوح العلاقات فيما بينها في ترابطها وتسلسلها ، يمهد الطريق - بشكل منطقي - لوضع الأسس العامة "لنظرية الممارسة" في الخدمة الاجتماعية ، والتي تشمل المواقف والأعراض التي تتطلب التدخل ، كما تشمل الأهداف التي يوجه نحوها العمل المهني في كل نوع من تلك المواقف ، إضافة إلى استراتيجيات وأدوات التدخل الملائمة لكل منها.

ومما سبق فإننا نستطيع أن نحصر "الأبعاد الأساسية" التي ينبغي أن تنصب عليها جهودنا لإعادة بناء الخدمة الاجتماعية وفق التصور الإسلامي - والتي ألمحنا إليها ضمنا في تعريف التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية - **في الأبعاد الخمسة التالية :**

1- الطبيعة البشرية في المنظور الإسلامي.

2- السنن النفسية والاجتماعية.

3- تفسير المشكلات الفردية والمشكلات الاجتماعية.

4- سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية .

5- طرق وأساليب التدخل المهني للخدمة الاجتماعية .

والمتأمل لهذه القائمة يتبين له على الفور أن مهمة التأصيل الإسلامي للأبعاد الثلاثة الأولى إنما تقع أساسا في نطاق اختصاص المشتغلين بعلم النفس ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم الاجتماع كشركاء أصليين ، إضافة إلى المتخصصين في علم الاقتصاد والعلوم السياسية كشركاء متضامنين ، ولكن المشاهَد أن المتخصصين في هذه العلوم "النظرية" إذ ينصب اهتمامهم الأوّلي على الفهم والتفسير وبناء النظريات فإنهم عادة ما تستغرق جهودهم لتأصيل علومهم إسلاميا وقتا أطول بكثير مما يأمله منهم المتخصصون في المهن المستفيدة من علومهم ( كالتربية والعلاج النفسي والخدمة الاجتماعية ).

وقد يرجع السبب في هذه الفجوة الزمنية بين رجال التنظير ورجال الممارسة إلى متطلبات الإجراءات المنهجية التي يتعين على المتخصصين في تلك العلوم الوفاء بها قبل إصدار أحكامهم العلمية (التي هي في كل الأحوال ذات طبيعة احتمالية) سواء على صعيد البحوث أو على صعيد النظرية ، ولكنه قد يرجع أيضا إلى ألوان المقاومة و التحرج المألوفة والمتوقعة عند العلماء عندما يواجهون مواقف تتطلب تعديلات جوهرية في أطرهم النظرية أو في "التوجه العلمي السائد" الذي يتبعونه إذا استخدمنا تعبير توماس كون (Kuhn 1970) ، كما قد يرجع السبب في تلك الفجوة إلى اختلاف درجة إلحاح أو ضغط الزمن على كل من الفريقين ، فرجال العلوم النظرية يملكون كل الوقت الذي يشاءون لإجراء بحوثهم واستنباط أطرهم النظرية وإجراء التعديلات عليها ، في حين أن رجال الممارسة تقع عليهم ضغوط

أشد كثيرا لاتخاذ قرارات لا إمهال فيها ، وليس أمامهم من سبيل إلا الاسترشاد بأفضل ما هو متاح أمامهم من معرفة في اتخاذ تلك القرارات.

ولهذا السبب فإنه ليس أمام المتخصصين في الخدمة الاجتماعية مفر من أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم لتأصيل تلك البعاد الثلاثة (ضمن بقية أبعاد التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية) ، بدءا من مسح الكتابات التي تتعرض بشكل أو آخر لعملية تأصيل تلك الأبعاد الثلاثة في مصادر العلوم النظرية المشار إليها، إلى محاولة إيجاد قدر من التكامل بين تلك الإسهامات في مختلف تلك العلوم في حدود الإمكان ، بل والاجتهاد وسع الطاقة للإدلاء بدلوهم أيضا في عملية تأصيل تلك الأبعاد في ضوء خبرتهم المباشرة ، على اعتبار أن هذا الموقف أفضل بكثير من مجرد الانتظار - الذي قد يطول - حتى يقوم الزملاء المتخصصون في تلك العلوم الأخرى بتلك المهام بأنفسهم ، هذا علاوة على أننا إذا أخذنا الماضي دليلا على ما يكون في المستقبل فإننا لا نتوقع أن يبذل المتخصصون في كل علم من تلك العلوم جهودا كافية لإيجاد "التكامل" مع العلوم الشقيقة الأخرى ، وذلك لانشغال كل فريق من العلماء بما يعُدّونه " قلب التخصص" ، وعدم الاهتمام بما يعدونه "هامش" التخصص، رغم أن الواقع الذي نعمل معه نادرا ما يعرف هذه التفرقة المصطنعة.

ولعل من أهم الواجبات التي يتعين على المهتمين بالتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية القيام بها ، بلورة "الافتراضات الأساسية" حول الإنسان والمجتمع والكون التي يقوم عليها التصور النظري لكل هذه الأبعاد الخمسة جميعا ، وذلك من خلال المحاولة الجادة لإيجاد تكامل حقيقي بين معطيات التصور الإسلامي من جهة وبين معطيات

العلوم الحديثة من جهة أخرى ، ولكن ما الذي نقصده بتلك الافتراضات الأساسية ؟ وما علاقتها بالتصور النظري المنطلق من منظور إسلامي ؟

إن معظم طلاب العلم المبتدئين لا يتصورون أن النظريات التي يدرسونها مبينة على أي افتراضات أو مسلمات "غير محققه علميا" عن طبيعة الإنسان والمجتمع والكون ، وذلك لأنهم لا يقعون عادة على مثل تلك الافتراضات والمسلمات معروضة بشكل ظاهر ومحدد في الكتابات التي تعرض تلك النظريات ، وقد يظن بعضهم أن تلك النظريات مبنية من ألفها إلى يائها على مشاهدات تم التحقق من صدقها وبالتالي فلا مجال للتساؤل عن مدى صحة تلك الحقائق أو التشكك في مدى إمكان الاعتماد عليها ، وأخيرا فإنهم قد يتوهمون بأن أمثال تلك الافتراضات أو المسلمات سواء كانت جزءا من النظرية أو لم تكن جزءا منها فإن ذلك لا يغير من الواقع شيئا ولا يؤثر على قيمة النظرية في قليل أو أكثر ما دامت تلك الافتراضات أشياء "مسلما بها"، وقد يظنون أن تناول مثل تلك الأمور المجردة بالبحث والتقصي إنما هو من باب التفلسف أو الترف العقلي الذي هم في غنى عنه.

وليس هناك أمر أبعد من الحقيقة عن تلكم التصورات والظنون، فكل العلماء المهتمين ببناء النظريات Theory Building يُجمعون على أن كل نظرية تقوم بالضرورة على عدد من الافتراضات التي يسلم بها أصحاب النظرية دون إخضاعها للبحث والتحقق العلمي - أو حتى دون أن تكون قابلة أصلا للتحقق من صحتها إمبيريقيا (Black & Champion, 1976: 59) ، ولكن هذه الافتراضات تكون معلنة أحيانا ومضمرة ضمنية في كثير من الأحيان ، وغالبا ما تكون مستمدة من الإطار الثقافي الأشمل للمجتمع وملونة بانحيازاته

القيمية ، ومن هنا فإنها تصبغ التفسيرات التي تفسر بها النظرية مجموعة الحقائق العلمية التي تم الوصول إليها من خلال البحوث الواقعية (Hoover,1980 : 74- 75) ، ويؤكد مايردال هذا المعنى في بحثه الشهير حول التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وما تقوم عليه من افتراضات ضمنية ومن انحيازات قيمية ، حيث شبه تلك الافتراضات وصّور صعوبة الفكاك منها بأنها " كالضباب الذي يغلفنا به ذلك النوع الذي نأخذ به من الثقافة الغربية ، فالمؤثرات الثقافية قد حددت الافتراضات التي ننطلق منها بصدد العقل والجسد والكون، (فهذه المؤثرات الثقافية ) تطرح الأسئلة التي نلقيها ، وتؤثر في الوقائع التي نلتمسها ، وتقرر التفسير الذي نعطيه لهذه الوقائع ، وتوجه ردود أفعالنا إزاء هذه التفسيرات والاستنتاجات " (أجروس وستانسيو :144).

وإذن فإن هذه الافتراضات المعلنة أو الضمنية تكون بمثابة القواعد أو الأعمدة المختفية التي يبنى عليها صرح النظرية الظاهر للعيان ، ولكنها رغم خفائها تؤثر أبلغ الأثر على الشكل العام أو البناء العام للنظرية ، فإذا كانت الافتراضات صحيحة وكافية كان هذا أدعى لقوة النظرية واتساقها ومطابقتها للواقع ، أما إذا كانت خاطئة أو جزئية أو اختزالية reductionist (تحيل بعض العوامل إلى ما هو أقل منها قدرة على التفسير ، أو تحذف متغيرات هامة تعسفا ) فإننا قد نجد أنفسنا أمام موقف مدهش ، تكون فيه الحقائق الجزئية التي تضمها النظرية صحيحة ، ولكنها تكون في الوقت ذاته قائمة على قواعد متهاوية أو منهارة ، وبلغة أخرى فإن النظرية في هذه الحالة تكون صحيحة بمعنى ، وغير صحيحة بمعنى آخر ، مما يؤدى إلى كثير من الخلط ، فهي صحيحة بمعنى أنها تضم مجموعة من المشاهدات المحققة

والثابتة ، ولكنها غير صحيحة في ضوء الافتراضات التي تم جمع البيانات حول تلك الحقائق في ظلها ، فإذا كانت "الافتراضات" غير صحيحة أو غير كاملة لزم عن ذلك أن النظرية بأسرها تكون غير صحيحة أو غير كاملة تبعا للقاعدة التي أقيمت عليها ، وهذا تماما هو الموقف الذي اتخذه السير جون إيكلز Eccles في تقويمه لإسهامات المدرسة السلوكية إذ يقول " إنني ... أؤيد كل التأييد البحوث العلمية عن السلوك وردود الفعل الشرطية ، بل وجميع البرامج الحالية لعلم النفس النظري .. على أنني اختلف اختلافا جذريا مع السلوكيين في دعواهم بأنهم يقدمون تفسيرا كاملا لسلوك الإنسان ، لأن (السلوكية) تتجاهل تجاربي الواعية .. التي تشكل في نظري .. الحقيقة الأولى " (أجروس وستانسيو : 119).

وفي نطاق نظريات علم الاجتماع يقول ألفين جولدنر " سواء أعجبك هذا أو لم يعجبك ... وسواء عرفت ذلك أم لم تعرفه ... فإنه علماء الاجتماع يصممون بحوثهم في إطار افتراضاتهم المسبقة .. فإذا أردت التعرف على طبيعة أي توجه سوسيولوجي فإن الأمر يتطلب منك ... في ضوئها أن تحدد الافتراضات العميقة التي يقوم عليها ذلك التوجه فيما يتصل بالإنسان والمجتمع ، .. وأنا إن أردت فهم طبيعة أي توجه نظري فإنني لا أنظر في المناهج التي يستخدمها وإنما أنظر بدلا من ذلك في الافتراضات التي يقوم عليها من حيث نظرته للإنسان والمجتمع.." وتضيف بولوما (Poloma, 1970 :1) التي أوردت هذا النقل عن جولدنر أن "كل نظريات علم الاجتماع تقوم على افتراضات حول طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع ، وأن هذه الافتراضات تعتبر الأساس الذي يقام

عليه بناء الأطر النظرية المختلفة .. والمتخصصون في علم الاجتماع غالبا ما يَعْمَوْنَ عن الافتراضات التي تحتويها أطرهم النظرية".

ومن هنا فإننا نرى من واجبنا فيما يلي أن نمتحن بعض الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظريات العلوم الاجتماعية ونظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بكل بعد من الأبعاد الأساسية لعملية التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، مع مقارنتها بما نظنه مبدئيا يتمشى مع التصور الإسلامي لتلك الأبعاد ، لعلنا نكتسب شيئا من الاستبصار بتلك المهمة ، ولعلنا نوفق في الإشارة إلى بدايات الطريق في اتجاه انطلاق الخدمة الاجتماعية من منظور الإسلام.

## الطبيعة البشرية في المنظور الإسلامي:

### العلوم الاجتماعية الحديثة وتصورها للطبيعة البشرية:

لو أننا قمنا بتحليل الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظريات علم النفس الحديث فيما يتصل بالطبيعة البشرية لوجدنا مع كارل روجرز أن "لكل تيار في علم النفس فلسفته الضمنية الخاصة به عن الإنسان ، وهذه الفلسفات وإن كانت في الأغلب لا تُطرح بصراحة (فإنها ) تمارس نفوذها بأساليب خفية .. فالإنسان عند السلوكي مجرد آلة ، آلة معقدة ولكنها مع ذلك قابلة للفهم (كآلة ) ، وفي وسعنا أن نتعلم كيف نؤثر فيه .. ليفكر .. ويتحرك ... ويتصرف بالطرائق التي نختارها له ، والإنسان عند الفرويديين كائن غير عقلاني ، رهين ماضيه بلا فكاك ، وحصيلة لذلك الماضي ، أي (حصيلة) عقله اللاواعي .." ، ويضيف أجروس وستانسيو إلى هذا النقل عن روجرز قولهم بأن نظريات علم النفس تنظر للإنسان على أنه "مجرد كائن مادي" .. ، حيث ترى السلوكية مثلا أن "جسم الإنسان هو الحقيقة

الإنسانية الوحيدة" ، أما فرويد فإنه "يبدأ دراسته مفترضا أنه " لا وجود إلا للمادة " (79- 84 ، 120).

ومن الطبيعي أن من يسلمون بمثل هذه الافتراضات المختزلة حول الطبيعة الإنسانية ، والتي لا ترى في الإنسانية أكثر من مجرد آلة أو حيوان مدفوع بدوافع مادية ( ولم يطلعونا - بالمناسبة - هل لديهم من سلطان بهذا أو أثارة من علم !) لابد واصلون إلى تفسيرات للسلوك الإنساني تختلف عن تلك التي يسلم بها غيرهم من أصحاب النظريات المعارضة لهم كأصحاب الاتجاه الإنساني Humanistic Approach الأحدث نسبيا الذين يرفضون الافتراضات الأساسية للسلوكيين والفرويديين التي لم يقم عليها أي دليل علمي محقق بأن الإنسان مجرد آلة مادية أو حيوان تسيره غرائزه ، ويطالب أصحاب ذلك الاتجاه "بأنسنة" علم النفس بحيث يعترف إلى جانب تلك العناصر المادية في الإنسان بأولوية تأثير الجوانب العقلية والروحية فيه (ويلاحظ أن الكثيرين من أصحاب هذا التوجه يستخدمون هذا الاصطلاح الأخير - أقصد الجوانب الروحية - غالبا بمعنى الجوانب الأخلاقية والجمالية كسمات منبثقة "تطوريا" عن الجوانب الفيزيقية و البيولوجية)، وإن كانوا لا يزالون متحرجين - لأسباب لا تخفى - من الاعتراف بأن للروح وجودا حقيقيا واقعيا كاملا وإن كان يختلف عن الوجود المادي بأنه غير مقيد بقيود الزمان والمكان ، أو الاعتراف بأن الروح هي مستقر "معرفة" الله عز وجل ، وبأنها هي وعاء الصلة به.

ومن الواضح أن التصور الإسلامي للطبيعة البشرية يستند إلى افتراضات تختلف اختلافا جوهريا عن الافتراضات السابقة جميعا ، وإن استوعبت جوانب الحق فيها كما سنرى ، وبديهي أن هذا التصور لابد

أن يقودنا بالضرورة إلى تفسيرات للسلوك تختلف اختلافا جوهريا عن التفسيرات التي تقودنا إليها التصورات الوضعية المختزلة التي أشرنا إليها فيما سبق ، ورغم أن محاولة توصيف التصور الإسلامي للطبيعة البشرية تفصيلا تخرج عن نطاق هذه الورقة ، وأن هذه المحاولة تحتاج لتضافر جهود المتخصصين في العلوم الشرعية والعلوم الحديثة .

إلا أننا سنشير فيما يلي فقط إلى بعض عناصر هذا التصور لغرض المقارنة بالمسلمات والافتراضات التي وجدناها عند رجال علم النفس الحديث ، ولغرض بيان ما يترتب على الاختلافات بينهما من آثار عميقة في فهمنا للإنسان والمجتمع ، والتي تنعكس بدورها على تصوراتنا للإصلاح والتغيير المقصود في محيط الخدمة الاجتماعية .

## التصور الإسلامي للطبيعة البشرية:

إذا بدأنا بتعريف الإنسان في كتابات الإسلاميين لوجدنا مثلا أن الراغب الأصفهاني يميز في هذا الصدد بين مفهومين للإنسان : مفهوم عام ومفهوم خاص ، فالإنسان بالمعنى العام هو "كل منتصب القامة مختص بقوة الفكر واستفادة العلم" وأما بالمعنى الخاص فالإنسان هو "كل من عرف الحق فاعتقده والخير فعمله بحسب وسعه" ، والناس يتفاضلون بهذا المعنى ، وبحسب تحصيله تستحق الإنسانية التي تعنى "فعل المختص بالإنسان" ، فتحصل له الإنسانية بقدر ما تحصل له العبادة التي لأجلها خلق (الدباغ ، 1991) ، و ينبغي أن نلاحظ هنا أن الفروق بين المفهومين شاسعة حقا ، وأن لها آثاره العميقة على سلوك الإنسان وحياة المجتمعات.

ولعلنا لا نكون قد ابتعدنا عن الحقيقة كثيرا إذا قلنا أن التصور الإسلامي للطبيعة البشرية على هذا الأساس يقوم على الافتراضات الأساسية الآتية - أو على ما هو قريب منها - ( ويمكن لمن أراد مزيدا من التفصيل أن يرجع إلى مقال أفدت منه كثيرا حول "المنظور الإسلامي للطبيعة الإنسانية " (الدباغ، 1991أ ):

1- أن الإنسان " كائن فريد" خلفه الله سبحانه وتعالي - مبدع هذا الكون وصاحب التصرف المطلق فيه **﴿أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾** (الأعراف : 54) - وأن الله قد فضل هذا الإنسان على كثير من خلقه تفضيلا.

2- اقتضت مشيئته تعالي خلق الإنسان لغاية أو لوظيفة رئيسة تتمثل في "عبادة الله " المتضمنة لمعرفته ، وتعظيمه ، وطاعة أمره ، والقيام بما شرع لعمارة الأرض التي استخلفه فيها.

3- الإنسان مخلوق من عنصرين "جسد" من طين و "روح" نورانية من أمر الله ، تحل في الجسد فتحييه ، **﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِن طِينٍ ، فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾** ( ص : 71- 72) ، وينتج عن اندماج الروح والبدن "نفس" تدبر هذا المخلوق وتعطيه وحدته وتكامله .

4- يترتب على الطبيعة المادية الطينية للجسد وجود ميل طبيعي في النفس للإفراط وتجاوز الحدود سعيا وراء ضمان المحافظة على بقاء الإنسان واستمرار وجوده ، مما ينتج في النفس صفات "كنفاذ الصبر والاستعجال" لما ليس عندها ، "والشح والبخل" بما عندها ، " والبطر والفرح والعُجب" بما تراها تميزت به عن الآخرين

، "والجـزع واليـأس والهلـع" عنـدما تفقـده ، "والمـراء و اللَّـدَد في الخصومة" إن تنازعته مع الغير وهكذا .

5- إذا تُرك لتلك الصفات الفرصة لأن تعبر عن نفسها تعبيرا حرا غير مقيد فإنها تصبح غير وظيفية dysfunctional بمعنى أنها تتعارض مع متطلبات بقاء الإنسان في حياة اجتماعية تعاونية منظمة، مع أن تلك الحياة الاجتماعية لازمة لإشباع حاجته المتعددة، لأنه لم يخلق قادرا على إشباعها منفردا أبدا.

6- هنا يأتي دور الطبيعة "الروحية" للإنسان ، والتي تمثل عنصر ارتباط الإنسان بربه وخالقه ، والتي تقوم بمعادلة أو موازنة تلك الاتجاهات التجاوزية ، بما يعطى الإنسان قيمته الحقيقية كإنسان، ويتجلى هذا الدور من خلال ما يلي:

أ- يتصف الله - خالق الإنسان والكون - بكل صفات الجلال والكمال ، فهو سبحانه القوى القادر العليم الحكيم ، المنتقم الجبار ، الرءوف الرحيم ، الغفور الودود .

ب- عرَّف الله سبحانه وتعالي خلقه به وهم في عالم سابق على الوجود في هذه الدنيا ، فأشهدهم على ربوبيته ووحدانيته وهم في عالم الذر ، **﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾** ( الأعراف : 172) كيلا يحتج أحد بعد ذلك بأنه كان عن هذا من الغافلين ، وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد **﴿...جَمَعَهُمْ فَجَعَلَهُمْ أَرْوَاحًا ثُمَّ صَوَّرَهُمْ فَاسْتَنْطَقَهُمْ فَتَكَلَّمُوا ثُمَّ أَخَذَ عَلَيْهِمْ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ...﴾** وفي رواية أخرى لأحمد أيضا **﴿...أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ يَعْنِي عَرَفَةَ فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ**



obeikandl.com

**ذَرَأَهَا فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قِبَلا قَالَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا...﴾** (انفرد به الإمام أحمد) .

ج- ثم إنه سبحانه - إيقاظا وتدعيما لما أودعه كامنا في هذه الفطرة - قد أرسل الرسل مذكرين ومبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، فمن حافظ على صفاء فطرته ونقاء سريرته فإنه يسارع عند سماع الرسل بالتصديق والانضمام إلى أهل الإيمان ، وأما من التَوَتْ فطرته فإنه يلتصق بالأرض وينضم إلى أهل التكذيب والضلال ، وهذا هو جوهر "الاختبار الإنساني" في هذه الحياة ، وهو أيضا المحك الذي في ضوئه تتحدد "نوعية حياة" الإنسان .

د- فأما من آمن برسالات ربه ، ثم اهتدى بإرشاد الرسل ، فوعى رسالته ووظيفته في هذه الحياة ، وعرف حق ربه ، فوقف عند أمره ونهيه ، فإن ثمرة ذلك تتمثل في ضبط تلك الصفات التجاوزية البدنية وكبح جماحها **﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً {19} إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً {20} وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً {21} إِلا الْمُصَلِّينَ {22} الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ دَائِمُونَ {23} وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ {24} لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ {25} وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ...﴾** (المعارج: 19- 26) وذلك إضافة إلى تحقيق الفلاح في الآخرة **﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى {40} فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾** (النازعات) ، والعكس صحيح على كل المستويات وبكل المقاييس.

7- ثم إن الله جل وعلا راد الناس إلى معاد ، ومحاسبهم على ما استخلفهم فيه فمجازيهم على أعمالهم في حياة أخرى هي في

التصور الإسلامي "الحياة" الحقيقية ، أما الدنيا بكل ما فيها فإنها دار ابتلاء واختبار في مدى ودرجة الالتزام بواجبات العبودية الحقة لله ، "فالإنسان الذي يقوم بالعبادة - التي من أجلها خلق - حق القيام فقد استكمل الإنسانية ومن رفضها فقد انسلخ من الإنسانية فصار حيوانا ودون الحيوان ، كما وصف الله الكفار ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾ (الفرقان : 44) " (الدباغ، 1991أ).

8- ومحور الحياة الروحية للإنسان هو " القلب" الذي يمثل الرابطة بين "المعرفة والاعتقاد" من جهة "والسلوك والإرادة" من جهة أخرى ، وعرفه الإمام الغزالي بأنه هو "الروح الإنساني المتحمل لأمانة الله ، المتحلي بالمعرفة ، المركوز فيه العلم بالفطرة ، الناطق بالتوحيد بقوله (بلى شهدنا) ، وهو بهذا محل معرفة الله عز وجل" (الدباغ: 1991 أ : 11) ، فإذا قام القلب بوظيفته الروحية المتمثلة في معرفة الله عز وجل وحبه وعبادته وذكره وإيثار ذلك على كل شهوة سواء ، استقامت حياة الإنسان ككل ، فجاء سلوكه متمشيا مع ما يرضى خالقه وبارئه ومثل هذا الإنسان يحيا حياة طيبة مليئة بالطمأنينة والسكينة ، ويعيش مَن حوله منه في راحة ، حتى إذا جاء أوان الارتحال ... القريب دائما ... عن هذه الدنيا كان مآله نعيم الآخرة ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (النحل :97) وأما إذا مرض القلب فلم يقم بتلك الوظائف فإن ذلك يكون مدعاة لاضطراب حياة الإنسان ككل ، فيعيش معيشة ضنكا مهما تقلب في زخارف الدنيا ، وكان الناس منه في

بلاء وشر ، ثم هو في الآخرة من الخاسرين ، ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (طه:124) .

فإذا قارنا بين المسلمات التي تقوم عليها العلوم الاجتماعية والسلوكية المعاصرة وبين تلك المسلمات المنطلقة من هذا التصور الإسلامي لوجدناه كالفرق بين الثرى والثريا ، فتلك العلوم تقدم لنا صورة جزئية منقطعة عن سياقها لكائن مادي معزول كأنه وجد من فراغ وكأنه يعيش في فراغ ، لا صلة له بالكون الذي هو جزء منه ، ولا بموجد الكون الذي خلقه وصوره ، مع تجاهل كامل لما كان قبل وجود الإنسان في هذه الدنيا (كالإشهاد على الوحدانية في عالم الذَّر ) ولا لما يكون بعد انقضاء هذا الوجود (كالبعث والجزاء) ، ويترتب على هذا كله إهمال الجوانب الروحية المتصلة بمعرفة الله سبحانه وتعالي ، وإهمال العمل وفقا لمتطلبات تلك المعرفة ، مع أن هذا الجانب بالذات - الذي يدور حوله الوجود الإنساني كله في المنظور الإسلامي - قد يكون هو البعد الحاكم على كل ألوان سلوك الإنسان والموجه لها .

وإن أي نظرية تستبعد من افتراضاتها الأساسية حول طبيعة الإنسان جوانبه الروحية بدءا من الإشهاد على الوحدانية المغروس في الفطرة ، إلى الإيمان بالله واليوم الآخر المتضمَّن في رسالات الرسل ، إلى الآثار المترتبة على تقوى الله العظيم أو عصيانه لا يمكن إلا أن توصلنا إلى نتائج خاطئة تماما أو مبتورة على الأقل فيما يتصل بالسلوك الإنساني ، ومن هنا فإن من أول واجبات التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية استجلاء هذا البعد الهام المتصل بالطبيعة البشرية في مختلف جوانبه باعتباره الأساس الذي تبنى عليه بقية الأبعاد الأخرى ، مع

استيعاب تأثير تلك العوامل المادية التي أسرفت العلوم الحديثة في تقدير أهميتها ، ووضعها موضعها الصحيح ، في تكامل واتساق مع حقائق هذا الوجود المشاهدة التي لا يمكن إنكارها.

## السنن النفسية والاجتماعية :

### العلوم الاجتماعية وتفسير السلوك الإنساني والترتيبات الاجتماعية :

قد يكون في حكم المستحيل إعطاء نظريات كل من علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع حقها فيما يتصل بعرض ما انطوى عليه كل منها مما يدخل في نطاق وصف أشكال الانتظام ، أو القوانين ، أو السنن التي تحكم السلوك الفردي والترتيبات الاجتماعية في الحدود التي يمكن أن تتسع لها مثل هذه الدراسة ، ذلك أن سُوق النظريات في تلك العلوم غاصة بعشرات من النظريات المتوافقة حينا والمتصارعة أحيانا ، والتي يركز كل منها على تفسير جانب أو آخر من جوانب السلوك الفردي أو التنظيم الاجتماعي ، وإن زعم المبالغون من أتباعها أنها كفيلة وحدها بتقديم التفسير الأكمل - في حين أن هناك ما يشبه الاتفاق بين العلماء على أن كل النظريات مجتمعة لم تفلح في إعطاء تفسيرات مُرضية للسلوك الفردي والاجتماعي حتى الآن (راجع ما ورد بهذا الخصوص في : رجب ، 1991).

ولذلك فليس أمامنا هنا من خيار إلا الاقتصار على بعض الاتجاهات العامة في تفسير السلوك الفردي والترتيبات المجتمعية مما يمكن اعتباره عينة ممثلة لتلك الاتجاهات بصفة عامة ، وبما يمكّننا من تجاوز الوصف إلى التحليل والنقد ، ثم المقارنة بما نجده من أطر نظرية مستمدة من التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع.

ولقد أكد بعض المشتغلين بتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية على التعقيد الشديد الذي يتسم به السلوك الإنساني في محيط البيئة الاجتماعية ، وحاول بعضهم القيام بمراجعة وتلخيص أهم النظريات التي تصدت لفهم وتفسير السلوك البشرى والتي تصلح لأن تكون أساسا يستند إليه الأخصائيون الاجتماعيون في تدخلهم المهني ، والعبارة الآتية تمثل الرؤية التي توصل إليها اثنان منهم هما بيرجر وفيديريكو للصورة التي تواجهنا في هذا المجال : " إن السلوك البشرى بالغ التعقيد والتنوع ، وأحد الأسباب المؤدية لذلك هو تعدد المصادر التي ينبع منها السلوك ، وهي المصادر البيولوجية ، والنفسية ، والثقافية ، وتلك المتصلة بالبناء الاجتماعي ... ورغم أنه يبدو لنا أن المعرفة التي تتيحها لنا العلوم البيولوجية والسلوكية والاجتماعية قاصرة ومتناقضة بشكل مخيف ، فإن علينا كمهنيين أن نتدخل لإحداث تغييرات (مرغوبة) في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية والمجتمع الكبير ، ولو أننا انتظرنا حتى تصلنا كل الحقائق [العلمية التي نحتاجها] لكنا ببساطة كمن يجلس "ليعزف ويترك روما تحترق" (Berger & Federico, 1985: 26) ، ثم إن المؤلفين يمضيان بعد ذلك في محاولة حصر المفاهيم التي تقدمها لنا العلوم السلوكية والاجتماعية تفسيرا لتأثير العوامل الوراثية والجسمية على السلوك ، ثم يتبعان ذلك بفحص تأثير العوامل الإدراكية والمعرفية والوجدانية ، ثم العوامل المتصلة بالبناء الاجتماعي كالنواحي الأسرية والاقتصادية ، ثم العوامل المتصلة بالإطار الثقافي للمجتمع ، ولا يكتفي المؤلفان بدراسة الآثار المباشرة لكل نوع من العوامل ، بل يتناولان الطريقة التي تتأثر بها كل مجموعة من تلك المجموعات الأربعة ببقية مجموعات العوامل الأخرى ، ويبينان أثر ذلك على سلوك الإنسان في

حدود المعرفة العلمية الراهنة ، وقد نحا المؤلفان في هذا العرض نحوا انتقائيا ، فتعرضا لمفاهيم مستمدة من أطر نظرية مختلفة ، ودون إشارة إلى تلك الأطر تحديدا في بعض الأحيان.

أما أندرسون وكارتر (Anderson & Carter, 1974) فقد حاولا أيضا التوصل إلى ما يشبه الخريطة الشاملة للأطر النظرية المفسرة "لسلوك الإنسان في البيئة الاجتماعية" ، على الوجه الذي يمكن للأخصائيين الاجتماعيين استخدامه لتوجيه ممارستهم المهنية ، وذلك من خلال عرض أكثر نظريات العلوم الاجتماعية شيوعا واستخداما في محيط الخدمة الاجتماعية ، فقاما بعرض الأفكار الأساسية لتلك النظريات في إطار مستمد من نموذج الأنساق الاجتماعية ، وقد تعرض المؤلفان فيما يتصل بتفسير سلوك الإنسان لنظرية التحليل النفسي عند كل من فرويد وإريكسون ، ثم للنظرية السلوكية عند واطسون وسكينر ، ثم للنظرية المعرفية عند بياجيه باعتبارها تمثل الأساس للتوجهات النظرية في الخدمة الاجتماعية في هذا المجال ، ولما كنا قد تعرضنا في السابق للتوجهات العامة لتلك النظريات بالنقد فإننا سنكتفي بذلك وننتقل للحديث عن نظريات التنظيم الاجتماعي حتى تكتمل أمامنا صورة المنطلقات التي تنطلق منها هذه العلوم الحديثة.

لقد كفانا عالم الاجتماع الأشهر مارفين أولسن (Olsen, 1988 : 239 -257) مؤونة البحث والاستقصاء عندما استعرض المفاهيم الرئيسة لستة مما اعتبره أكثر النظريات شيوعا في تفسير عملية التنظيم الاجتماعي ، وهي نظرية التبادل Exchange theory ونظرية التفاعل الاجتماعي Interaction theory والنظرية الإيكولوجية Ecological theory ونظرية القوة Power theory

والنظرية المعيارية Normative theory ونظرية القيم Value theory وقد نوه أولسن أنه بالرغم من أن كلا من هذه النظريات يسهم في زيادة فهمنا للحياة الاجتماعية المنظمة إلا أن أي نظرية منها ليست كافية وحدها لتحقيق ذلك ، وأشار إلى أن أهم مطلب ملح في التنظير السسيولوجى المعاصر هو "تركيب هذه الأطر النظرية المختلفة في شكل نظرية أكثر تكاملا وكفاءة لتفسير التنظيم الاجتماعي" (P 240).

وتقوم نظرية التبادل باختصار على أن التنظيم الاجتماعي يقوم على أساس من "عمليات تبادل مبنية على المصلحة الشخصية للأشخاص الذين يشتركون في التفاعل Actors ، والذين يسعون للحصول على منافع لهم من خلال تبادلات قائمة على الأخذ والعطاء مع الآخرين ، ولكن مع مرور الوقت فإن هذه العمليات التبادلية تتطور لتتخذ شكل أنماط من الترتيبات المؤسسة ، وتؤدى إلى ظهور معايير ثقافية يلتزم بها المشاركون في التبادل ".

أما نظرية التفاعل فترى أن عملية التنظيم الاجتماعي تبدأ من خلال تفاعلات اجتماعية بين الأفراد من خلال ما يقوم به كل مشارك في التفاعل من تفسير للمواقف التي تقابله في ضوء مردودها على تحقيقه لأهداف ، والنظرية بهذا تركز على أن الفرد لا يستجيب للسلوكيات الظاهرة ، وإنما "للمعاني التي يضفيها هو والآخرون على الأفعال والأشياء .. بحيث أن أفعاله اللاحقة تتشكل في ضوء تفسيراته السابقة للموقف" . والتنظيم الاجتماعي عند أصحاب هذه النظرية يتكون من الأفعال الجمعية للأفراد الذين يفكرون في تحقيق أهدافهم من خلال أفعال تعاونية في مواقف يعطونها تفسيرات من لدنهم

باستمرار، "والتنظيم الاجتماعي إذن هو حصيلة لاتفاق الرؤية حول كيفية التصرف في المواقف المعينة ، مما يؤدى إلى تشابه في التصرفات بين الأفراد ، يسمح بوجود قدر من الاستقرار في المواقف التي يتصرف فيها الأفراد" ، ومن هنا فإن الثقافة المشتركة التي تتكون من المعاني والأفكار التي يعتنقها الأفراد المتفاعلون تعتبر أكثر أهمية بكثير من التنظيمات المؤسسية ، ".. فإذا ما ظهرت الثقافة المشتركة بين عدد من الأفراد فإنها تؤثر على أفعالهم الجمعية وتوجهها ، وإن كانت لا تحسمها حتما بشكل كامل ، فهي تقدم لهم تفسيرات للحياة الاجتماعية ، كما تبين لهم توقعات الدوار والتعريفات المعتمدة للمواقف الاجتماعية ، وفوق هذا فإن هذه المعايير والأفكار الثقافية يتم إدماجها في شخصيات الأفراد خلال عملية التنشئة الاجتماعية " فتصبح موجهة لسلوكهم .

أما نظرية القوة فتقوم باختصار على أن القوة الاجتماعية في كل صورها سواء في ذلك القوة الجبرية أو السلطة المشروعة أو السيطرة أو الجاذبية إنما هي سبب ونتيجة لكل تنظيم اجتماعي ، كما تقوم على أن القوة الاجتماعية ليست موزعة بطريقة متساوية بين أفراد المجتمع وجماعاته ، فهناك من يتحكمون في القوة الاجتماعية وهناك من هم أقل قوة ، ولكن المدارس المختلفة في داخل النظرية تختلف حول ما إذا كانت هناك قلة مترابطة من ذوي النفوذ في المجتمع (الصفوة ) تتحكم دائما في مصائر الكثرة ، أو ما إذا كانت هناك مراكز متعددة للقوة تتنافس على حيازة القوة في أي مجتمع .Elitist vs Pluralist

وترى النظرية الإيكولوجية أن التنظيم الاجتماعي ينشأ عندما تحاول التجمعات البشرية التعامل مع بيئاتها باستخدام المعرفة التقنية المتاحة للحصول على الموارد الضرورية للبقاء أو لتحقيق أهداف أخرى ، وتقوم على فكرة " الاعتماد المتبادل " Interdependence بين أفراد المجتمع على أساس أن هذه الاعتمادات تجبرهم على إيجاد نوع من التنظيم الذي يسمح لهم بالبقاء أو بتحقيق أهدافهم.

ويرى أصحاب النظرية المعيارية أن المعايير المشتركة تنبت من الحياة الاجتماعية ، ذلك أن الأفراد إذ يسعون لتحقيق أهداف مشتركة تحت ظروف حياتية متشابهة ، فإنهم يكتشفون بعض أنماط الحياة التي يرونها مفيدة أو بعض الحلول الجيدة لمشكلاتهم المشتركة ، ويميلون بالتالي لتكرار تلك الأنشطة ، ويتناقلون هذه الأفكار فيما بينهم ، مما يؤدى بالتدريج إلى ظهور طرق موحدة للتعامل مع مواقف الحياة الأساسية ، ومع الوقت فإن هذه المعايير تنفصل عن المواقف التي نبتت في إطارها ، ويتم تعميمها لتغطى أنواعا جديدة من المواقف ، وبهذا تصبح العنصر "المحوري" لثقافة المجتمع أو لتنظيمه ، وتصبح ملزمة أخلاقيا للآخرين ، فتحدد الطريقة التي ينبغي أن يسلكوا بها في موقف معين ، ثم إن الالتزام الأخلاقي قد يدعم بفرض عقوبات على المخالفين بقوانين تصدرها الدولة.

أما نظرية القيم عند بارسونز فتقوم على أن " القيم المشتركة " Common Values تشكل كل جوانب الحياة الاجتماعية وتتحكم فيها ، ويتم التعبير عن هذه القيم في شكل معايير Norms ، تدخل بدورها في البناء المؤسسي للتجمعات Collectivities ، ويتم تشربها حتى تصبح جزءا من الشخصيات Personalities ، وبلغة أخرى فإن

النظرية تبدأ بوجود مجموعة من القيم المشتركة المتفق عليها في إطار النسق الثقافي Cultural System ، ولكن معانيها الأساسية تستمد من "إدراك الحقيقة المطلقة" Ultimate Reality ، ويمكن لهذه القيم أن تتغير مع الوقت نتيجة للتغير في إدراك "الحقيقة المطلقة"، ثم إن القيم الأخلاقية تعطى الشرعية لتجمعات من المعايير المتخصصة ، وهذه المعايير المشروعة تتحكم بدورها في أنشطة التجمعات المحددة في داخل كل نسق فرعى ، وأخيرا فإن الأفراد الذين يقومون بأدوارهم يتم التحكم فيهم وتوجيههم عن طريق المعايير المجتمعية التي تصبح جزءا من شخصياتهم خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ويلاحظ أن هذه النظريات تتدرج من حيث محاولة التفسير بين أول خطوات عملية التنظيم الاجتماعي وأوسطها وأواخرها ، فنجد أن نظريات التبادل والتفاعل هي من نوع النظريات التحليلية الذرية بمعنى أنها تستهدف تحليل عملية التنظيم الاجتماعي إلى عناصرها الأولية لتفسر لنا كيف ينبت التفاعل بين الأفراد كبداية لإيجاد الحياة الاجتماعية المنظمة ، أما نظرية القوة والنظرية الإيكولوجية فهما أكثر اهتماما بالمراحل الوسطى من مراحل عملية التنظيم الاجتماعي والمتصلة بأنماط التنظيم المؤسسي البنائي للمجتمع ، في حين أن النظرية المعيارية ونظرية القيم تركزان على نهاية عملية التنظيم الاجتماعي والمتمثلة في مستوى الثقافة Culture ، وإن كانت النظرية المعيارية تعطى اهتمامها الأولى إلى الموجهات والأوامر الأخلاقية التي ترى أنها تشكل الحياة الاجتماعية مباشرة كما يقول أولسن في حين أن نظرية القيم تعطى اهتمامها الأول إلى "القيم الأساسية" التي يتم ترجمتها إلى معايير وقواعد.

والحق أن من يتفحص النظريات السابقة جميعا ليتعرف على ما تنطلق منه من افتراضات أساسية حول طبيعة الإنسان والمجتمع - استجابة للنصيحة القيمة التي قدمها لنا ألفين جولدنر - لابد واصل إلى نتيجة مؤداها أن تلك النظريات إنما تبدأ وتنتهي بالإنسان ، وكأنه جاء من فراغ وينتهي إلى عدم ، وأنه بين هاتين النقطتين مجرد كائن عضوي آخر تدفعه حاجاته دفعا إلى تنظيم علاقاته مع غيره ، لهدف واحد هو المحافظة على بقائه حتى لا يهلك قبل الأوان - أما عن جوهر هذه الحياة وعمادها ... أما عن حياته الروحية ومتطلباتها ، وعن صلته بخالقه وآثارها ، وعن شرائع ربه التي ارتضاها لخلقه ، وأما عن البعث والحساب والجزاء في يوم تشخص فيه الأبصار وأما عن الحياة الأخرى التي هي الحياة الحقيقية بكل معنى لا ينكره إلا الجاحدون ... فكل هذه الجوانب غائبة غيابا تاما عن تلك النظريات جميعا.

وحتى عندما يقوم هؤلاء المنظرون بدراسة ما يسمى عندهم "بالظاهرة الدينية" أو "بالنظام الديني" كنظام اجتماعي في إطار تلك النظريات ، فإن الدين عندهم سرعان ما يؤول إلى مجرد اختراع بشرى ، ابتكره الإنسان ليساعده على البقاء في مواجهة الظروف الطبيعية والاجتماعية القاسية ، أما الاعتراف بمصدر متعال إلهي للعقائد الدينية فأمر يخرج عندهم بالكلية عن نطاق العلم ، فيدخل في باب الخرافات عند المتطرفين منهم ، أو في باب ما لا يجوز للعالم أن يشغل به نفسه عند أهل الاعتدال.

ولعل نظرية الأنساق لتالكوت بارسونز تعطينا مثالا لموقف رجال علم الاجتماع من أحد كبار منظريهم عندما "يظنون" أنه قد تخطى الحدود الموهومة بين " العلم الاجتماعي" والعلم الغيبي ، حتى عندما

تحس أن الرجل قد اقتنع أو أدرك أن حياة الناس وتنظيم المجتمعات يتطلب ما هو أكثر من تلك النظريات الإنسانية القاصرة ، أو أكثر من ذلك الوجود الحائر البائر، فلقد أوضح تالكوت بارسونز أن "الحياة الإنسانية في كليتها" والذي سماه Action Frame of Reference (وإعادة صياغة المفهوم هنا هي لأولسن) يمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات من الأنساق التي يعلو بعضها فوق بعض ، بحيث يكون هناك باستمرار تيار من المعلومات والقرارات Information, Decisions هابطا من الأنساق الأعلى إلى الأنساق الأدنى ، كما يكون هناك تيار مستمر من الطاقة Energy صاعدا من الأنساق الأدنى إلى الأنساق الأعلى ، وهذه الأنساق الأربعة تبدأ - من أعلى إلى أسفل - بالأنساق الثقافية ، التي توجه الأنساق الاجتماعية ، التي توجه الأنساق الشخصية ، التي توجه الأنساق العضوية ، ولكن بارسونز يضيف إلى ذلك أن " البيئة الطبيعية" تقع في مستوى أدنى من الأنساق العضوية ، وأنها المصدر لكل الطاقة التي تتطلبها الحياة البشرية ، وأنه - وهذا هو ما يهمنا في هذه النقطة - "... فوق الأنساق الثقافية يقع عالم الحقيقة المطلقة Ultimate Reality والذي هو المصدر النهائي لكل تحكم سيبرنطيقى في الأنشطة الإنسانية" (Olsen : 254) ، فماذا كان موقف علماء الاجتماع من هذا الفرض؟ لقد كان أول نقد وجه لبارسونز هو التساؤل عن ماهية ذلك المصدر للقيم ، حيث رأوا أن بارسونز لم يبين لنا ماهية عالم "الحقيقة المطلقة" ويضيف أولسن أن "الكثيرين من النقاد يرون أن تصور بارسونز للحياة الاجتماعية هو أقرب للفلسفة المثالية البحتة ، حيث تتنزل القيم من عالم علوي يخرج عن نطاق التحكم البشرى جزئيا أو كليا" (P. 257) ، وبطبيعة الحال فإن

مثل هذه التهمة - إذا ثبتت - تعتبر طعنا خطيرا في منهجية بارسونز تكاد تخرجه عندهم من مصاف العلماء.

ولكن ما موقفنا نحن كمسلمين نؤمن بالله واليوم الآخر من مثل هذه القضية ؟ هل يجوز لنا التسليم مع هؤلاء "العلماء" أن الإنسان ليس إلا مجرد كائن عضوي منقطع إلا عن نفسه ، مدفوع بغرائز وآليات لا هدف لها إلا حفظ بقائه المادي ، وأن الإنسان يبنى نظمه الاجتماعية وليس له من موجه إلا ما يتحصل عليه من فتات وقائع خبرته، المحكومة بحدود عقله وتهافت رؤيته ، دون هداية من فطرة في داخله، أو شريعة إلهية مؤيدة لمقتضيات تلك الفطرة من خارجه؟ ... إن من الواضح أنه لا يجوز لنا - دينا وعقلا - أن نستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير ... ونحن من الناحية المنهجية مطالبون بإعادة النظر في هذه الأنظار البشرية القاصرة ، ومطالبون باستلهام التصور الإسلامي كبديل أو كمكمل لمثل تلك الأنظار ، عسى أن نكون من المهتدين ... وعسى أن نكون من المفلحين .

## السنن النفسية والاجتماعية في التصور الإسلامي:

لقد تبين لنا بوضوح مما عرضناه في مبحث سابق أنه لا يمكن بأي حال فهم "الإنسان" في حياته الفردية أو المجتمعية إلا في ضوء ذلك البعد الروحي المتصل "بوعي" الإنسان بوجود ربه ومليكه ، و"معرفته" بصفات الخالق وأسمائه وكمالاته ، وما يترتب على ذلك من نوع "صلته" وصفة ارتباطه بالله عز وجل ، ودرجة استعداده لملاقاته في "اليوم الآخر" يوم البعث والجزاء . فهذا البعد الروحي هو الذي يعطى حياة الإنسان معناها الحقيقي ، وهو الذي ينتزع منها سمات العبثية والعدمية ومعاداة

الحياة الاجتماعية المنظمة التي نجدها لدى أصحاب الاتجاهات المادية والوجودية والفرويدية.

والمتأمل لحقيقة التصور الإسلامي للطبيعة الإنسانية لا يملك إلا التسليم بالمكانة المحورية التي تشغلها الجوانب الروحية في حياة الإنسان ، بما يميز هذا التصور بوضوح ويباعد بينه وبين غيره من التصورات البشرية التي تقف عند حدود الحياة الدنيا ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ (النجم: 30) وكأنها هي البداية وهي النهاية ، فتجعل من الإنسان كائنا تافها ضعيفا لا وزن له في هذا الكون ولا كرامة . أما التصور الإسلامي القائم على محورية الجوانب المتعلقة بصلة الإنسان بربه فإنه يضع حياة الإنسان ووجوده الموقوت في هذه الدنيا المتحولة الزائلة في إطارها الكوني والإلهي الأشمل والأدوم ، ومن هنا تتضح الأهمية القصوى لمسألة "المحافظة على صفاء الفطرة ونقائها" ، حتى تصح رؤية الإنسان لنفسه ولهذا الكون ، وحتى تستقيم صلته بربه، في الاتجاهات التي تجلب له سعادة الدارين .

فإذا صح لدينا هذا التصور لزم عنه أن يكون الهدف الأول لسلوك الفرد ، والمهمة الأولى للمجتمع المسلم ، هو في الحفاظ بكل وسيلة ممكنة على صفاء الروح ونقاء الفطرة - التي فطر الله الناس عليها - على مدار حياة الإنسان على ظهر هذه الأرض بكل مراحلها ، حتى إذا جاء يوم البعث والنشور كان ممن ﴿أتى الله بقلب سليم﴾ (الشعراء : 89) مما يعطى وجود الإنسان في الحياة الدنيا قيمته الحقيقية من حيث هي ممر إلى حياة الخلد الحقيقية ، عندما تؤوب الروح إلى موطنها ومستقرها من رضوان الله الدائم في نعيم مقيم.

وعلينا أن ننتبه هنا إلى أن نوع الحياة المنطلقة من مثل ذلك "القلب السليم" تختلف اختلافا يكاد يكون كليا عن نوع الحياة التي طمس فيها على القلب ، فالإنسان الذي صفا قلبه واستقامت فطرته يكون توكله على الله لا على نفسه أو الآخرين ، ويكون أنسه بالله ووحشته من الناس ، فيعيش حياة مختلفة وجوديا ، وكأنه بالتعبير الدارج يعيش "على موجة مختلفة"، فحياته الداخلية مطمئنة هادئة ... لا تفجعه الفواجع ... ولا تطغيه النعم ... وإنما هو يعيش بين الصبر والشكر على مستوى يستحيل أن يتوفر لغيره ممن كبرت الدنيا في عينه .. ممن يصاب بالجزع والنكد إذا فقد من دنياه شيئا ولو قليلا ، ولا يأبه بضياع أخراه بكليتها ، أنسه بالناس وبما في يده من أعراض زائلة ... ووحشته من الله ومن كل ما يذكره به ، فشتان بين النمطين من أنماط الحياة.

ولعل من المناسب أن ننتقل الآن لنعرض بعض الجوانب المختارة من العمليات الفردية والاجتماعية التي نتصور أنها وثيقة الاتصال "بالمحافظة على صفاء القلب ونقاء الفطرة" لتحقيق مثل هذا المستوى الرفيع من الحياة ولكننا نود أن نشير إلى أن هذه العمليات تذكر هنا كمجرد أمثلة يمكن القياس عليها أو إجراء الحوار حولها ، مع ملاحظة أن اهتمامنا في هذا العرض ليس منصبا على "الآليات" التي تحكم سير الأنساق "الشخصية" Personality System أو "الاجتماعية" Social Systems في ذاتها 0 إذا استعرنا اصطلاحات تالكوت بارسونز (Reiss, 1968:2-3) ولكننا أكثر اهتماما "بتوجه" تلك الأنساق أو ما يمكن اعتباره "النسق الثقافي" الموجه لتلك الأنساق من أعلى (Olsen , 1968:253-257) ، وبلغة أخرى فإننا لن نهتم ببيان السنن والضوابط والشروط التي تضمن فاعلية تحقيق تلك

الأنساق "لأهدافها" بصرف النظر عن ماهية تلك الأهداف ، فذلك خارج نطاق اهتمامنا نظرا لوفرة الكتابات التي تتناول هذه الآليات تفصيلا في أدبيات العلوم الاجتماعية الحديثة ،كما أن توصيف تلك الآليات من جهة أخرى ليس محور الاختلاف مع التصور الإسلامي ، ولكن قضيتنا أكثر اتصالا بنوع "الأهداف" التي تسعى الأنساق الشخصية والاجتماعية لتحقيقها وبيان صلة ذلك بالإطار الأشمل للنسق "الثقافي" المنطلق من التصور الإسلامي.

## أولا: التنشئة الاجتماعية في المجتمع المسلم:

1- تتحمل الأسرة المسئولية الأولى عن الحفاظ على سلامة فطرة أبنائها من الناحية العقيدية ، قال صلى الله عليه وسلم "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (متفق عليه).

2- تتحمل الأسرة من جهة أخرى مسئولية تدريب أبنائها على تحقيق التوازن بين الإشباعات المادية والروحية فالأسرة التي تقوِّي عند أبنائها استمراء الإشباعات المادية مع إهمال الجوانب الروحية ، تجعلهم يشبون على اتباع الشهوات والأهواء التي تطمس الفطرة.

3- التعويد على ممارسة العبادات والطاعات منذ الصغر يساعد على تحقيق الأهداف السابقة ، إذ أنها تعين الأبناء وتيسر عليهم الطاعة والامتثال لأوامر الله ، كما تجعلهم يشبون على التوكل عليه والثقة فيما عنده أكثر من ثقتهم بما في أيديهم ، أما إذا لم تقم الأسرة بمسئولياتها الدعوية فإن الأبناء ينشأون على انحراف الاعتقاد واستمراء البدع ، و اتباع الهوى والشهوة ، وتلك هي

الأمراض التي تصيب " القلوب" ، والتي يترتب عليها اضطراب الحياة الدنيا ، والخسران المقيم في الآخرة.

4- إذا انطلقت المدرسة بمناهجها ومناخها اليومي والعلاقات بين طلابها والعاملين فيها من نفس النسق القيمي الدعوي ، فإن هذا يدعم ما قامت به الأسرة من جلاء للفطرة وتهذيب لنفوس الشباب، أما أجهزة قضاء أوقات الفراغ وأجهزة الترويح وأجهزة الإعلام وجميع أجهزة وأدوات التوجيه المجتمعي فإنها إذا انطلقت من نفس المنطلقات فإن ذلك يؤدى في النهاية إلى أن يتنفس الشباب (والبالغون) نسمات العقيدة الصافية في كل مراحل حياتهم فتصح قلوبهم وعقولهم وتسمو أرواحهم ويستقيم سلوكهم حتى يلقوا ربهم غير مبدلين ولا مفتونين ، **﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾** ( الأحقاف : 16).

5- والعكس صحيح فإذا أهملت الأسرة واجبها الدعوى ، فإن الأبناء يصابون بأمراض الشبهات والشكوك والشهوات التي تصيب قلوبهم ، وكذلك إذا أهملت المدرسة جانب المحافظة على سلامة الفطرة مكتفية بسلامة الأبدان وتعليم العلوم والصناعات ، وإذا تاهت أجهزة الترويح والإعلام عن أهداف الحياة في الإسلام ، وخبطت في كل واد فإن النتيجة المحتومة لهذا كله هي التشتت والاضطراب والقلق والإحباط المستمر الملازم للأفراد والمجتمعات ، **﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاء مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾** (الزمر:29) ، وهم في الآخرة من الخاسرين.

## ثانيا : توفير الظروف البنائية المواتية:

1- يقوم التصور الإسلامي على ضرورة إقامة الترتيبات المجتمعية التي تضمن لأفراد المجتمع أفضل إشباع ممكن لحاجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية - - أو وهو الأصح التي تضمن "إتاحة الفرصة" أمامهم لإشباع تلك الحاجات في إطار التوجيهات الإلهية والقوى الروحية التي تفرض تعديلات على ما يعبر عنه "بأفضل إشباع ممكن" ليترك المجال أمام كل إنسان ليرتفع عن قيود الأرض إلى أرفع قدر يستطيعه ، أو ليتوقف عند حدود استطاعته ما دامت في نطاق "القصد" والاعتدال.

2- ويرتبط بهذا المبدأ قضية توفير "العدالة الاجتماعية" المتضمنة لحسن توزيع الثروة من خلال الترتيبات الوجوبية كالزكوات ، أو الطوعية كالصدقات ، أو من خلال التربية الدعوية التي تغرس في الأفراد معنى العطاء دون حساب ، مع المحافظة في الوقت ذاته على حق الملكية الفردية ومع شيوع عواطف التراحم والتواد بين المعطى والمتلقي ، دون منٍّ ولا أذى ولا استعلاء.

3- منع التظالم بكافة صوره وأشكاله وألوانه ووضع الضوابط التي تكفل ذلك حتى يشعر جميع أبناء المجتمع المسلم بملكيتهم لهذا المجتمع وبانتمائهم له فيضمحل الاغتراب والإحباط ونزعات العدوان إلى أقل حد ممكن.

## ثالثا : مسئولية الفرد عن اختياراته وسلوكه:

1- مع التأكيد على دور الترتيبات البنائية فإن التصور الإسلامي يقوم على أن الإنسان أيضا مسئول عن المحافظة على نقاء فطرته وسلامة

قلبه وتزكية نفسه ، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا {7} فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا {8} قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا {9} وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ (الشمس).

2- طاعة الله فيما أمر ونهي ، تسليما لحكمه ، وثقة في علمه وحكمته ، ووعده ووعيده ... ففي هذه جميعا الضمان لسلامة القلب ، والعكس صحيح ، فالسلوك المنحرف ينكت على القلب نكتا سوداء حتى تكاد تعميه عن رؤية الحق فلا يراه حقا ، وتكاد تجعله يكره ما ينفعه من الخير ويحب ما يضره من كل باطل ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين:14).

3- يحتل مفهوم " مجاهدة النفس " مكانا محوريا في الحياة الداخلية للإنسان المسلم ، فالنفس (المتمثلة في تيار الوعي الإنساني) تتنازعها قوتان : الدوافع المادية البدنية الأرضية التي تلح على الإشباع المباشر ، وتنزع إلى الظلم والتجاوز في ذلك ، والنوازع الروحية التي تتوق إلى القرب من خالقها وإرضاء بارئها ، الذي عرفته بصفات الجمال والجلال، فهي لهذا تستشعر حبه وتشفق من غضبه وعقابه ... فترتفع بالإنسان إلى آفاق تضمحل معها قيمة إشباع الحاجات الدنيا إلى حد كبير ، يصل إلى حد استعذاب الاستشهاد في سبيل الله ، رغم أنه يعنى زوال النفس الواعية المكونة من البدن والروح ، كما يعنى فناء البدن ، لأنه فوق هذا يعني صعود الروح الباقية إلى حياة الخلود في النعيم والرضوان من رب العالمين .

4- بالقدر الذي تسود فيه الفطرة السليمة العارفة بربها والمتصلة به يكون التوافق بين الإنسان ونفسه ، وبينه وبين خلق الله ، بل بينه وبين الوجود كله ، وبينه وبين ربه ، ويتنزل الدعم والتأييد على الإنسان من "ملائكة" الرحمن ﴿**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ {30} نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ{31}**﴾ (فصلت).

5- وبالقدر الذي تسود فيه دفعات الغرائز الدنيا ، وتكبت فيه الفطرة السليمة يكون اضطراب الإنسان داخليا ، ويكون شعوره بعدم التوافق مع الخلق ، وبالتنافر مع هذا الوجود ، وتتنزل "الشياطين" بالتحريض والتزيين لضمان استمرار الإنسان في هذا الطريق المهلك ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا**﴾ (مريم:83) أي تهزهم وتستفزهم باطنيا (ابن عاشور ، 1984).

## رابعا: الضبط الاجتماعي المنطلق من روح الإسلام:

1- لا يستهدف الضبط الاجتماعي من منظور الإسلام مجرد المحافظة على الأموال أو الأنفس أو الأعراض مع أهميتها - ولكنه يستهدف أولا وقبل كل شيء المحافظة على طهارة الأرواح والقلوب والحفاظ على صلتها ببارئها باعتبارها محور الوجود في الدنيا والآخرة.

2- وأول الضبط وأهمه ما كان منبثقا عن تقوى الله عز وجل ومراقبته في كل قول وفعل انطلاقا من الفطرة السليمة ، ثم التنشئة الاجتماعية السليمة ، التي تنتهي إلى غرس معرفة الله

وحبه وتقواه في النفوس والقلوب فلا تخرج الأفعال إلا مستجيبة لتلك العواطف النبيلة.

3- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمفهوم ، والاحتساب كتجسيد شرعي ورسمي لهذا المفهوم ، يقوم بدور مكمل ومؤيد للضبط والرقابة الشخصية ولكنه ضبط يقوم به الآخرون جميعا حيث يكون كل مسلم راعيَ أخيه ومعاونه على المحافظة على سلامة فطرته ، وحافظ مجتمعه من أن تسوده الفاحشة ، فظهور الفاحشة وشيوعها يؤدى إلى إصابة الأبرياء وتشجيع المترددين في المخالفة ، كما يفتح الباب للتعريض Exposure لأنماط السلوك الانحرافي بما يؤدى إلى انتشار العدوى بين قطاعات جديدة من الناس ، ومن هنا فإننا نستطيع أن نفهم كيف أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان سببا في حلول غضب الله ونقمته على بنى إسرائيل حيث جاء ضمن حيثيات حلول اللعنة عليهم ﴿كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (المائدة :79).

4- أما الضبط الرسمي فيقوم على مبادئ ثابتة شرعا في شكل حدود قررها الشارع بشكل لا يمكن الطعن بانحيازه لفئة أو جماعة أو طبقة - كما هو الحال في التشريع الوضعي - وفي شكل تعازير ترك فيها المجال للاجتهاد وفق الحاجة ضمانا للمرونة في مواجهة أشكال الانحراف.

5- وفي إطار هذا كله فإن المبدأ الأساسي هو أن يستهدى التطبيق ما يرضى الله سبحانه وتعالي ، وأن يضمن العدل إلى أقصى حد يطيقه البشر الذين يراقبون الله في كل ما يصدر عنهم في هذا

الشأن ، بصرف النظر عن هوية أو مكانة الذي يتعرض للعقوبة على المخالفة (وَايْمُ اللَّهِ لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا) (متفق عليه).

**خامسا : أحوال الأمم :**

1- وعد الله سبحانه وتعالي الأمم الطائعة بأن تحيا حياة طيبة ، وأن يأتيها رزقها رغدا من كل مكان ، وتوعد الأمم التي لا تقيم حدود الله ، والتي تكفر بأنعم الله بأن يذيقها من صنوف الجوع والخوف والهوان وبأن يلبسها شيعا ويذيق بعضها بأس بعض بما كانوا يصنعون.

2- كما قضى سبحانه بأنه لم يكن مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

3- يتنزل الغضب والعذاب على الأمم وفيها الصالحون لأنهم لم يستنكروا منكرا ولم تتمعر وجوههم غضبا لله ، وخصوصا في إنكار على أئمة الجور وذوى المكانات القيادية والتأثير في قطاعات عريضة من الناس ، لأنهم بهذا يتركون الأبواب مفتوحة للنفوس والأرواح عامة أن تضل وللقلوب أن تزيغ عن فطرة الله التي فطر الناس عليها فتشيع الفاحشة ويستحق العذاب على الجميع.

4- شيوع الترف والبطر والكفر بأنعم الله يجلب غضب الله وعقابه الأليم على الأمم ، وترتبط هذه الظواهر بالظلم والبغي برباط وثيق **﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ {12} لا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ {13}**

**قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ {14} فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ {15}﴾** (الأنبياء).

ولعل من الملائم أن نحذر في ختام حديثنا عن السنن النفسية والاجتماعية من خطأ شائع يتعرض البعض للوقوع فيه عند تناول المصطلحات المتصلة بالجوانب الروحية المتعلقة بنوعية الصلة بين الإنسان وربه ، ألا وهو خطأ التعامل مع تلك المصطلحات كألفاظ تنقل صورا "بلاغية" أدبية ، أو كتعبيرات "مجازية" ، مع أن الحق الذي لا ينبغي أن يماري فيه مسلم هو أن لتلك المصطلحات وجودا حقيقيا كاملا لا يقل - إن لم يزد - في صدقه عن وجود ما تدركه حواسنا وما يكبر في صدورنا ، ولكن مع فرق أساسي هو أن لهذه الظواهر مقاييسها وأبعادها التي تختلف عن أبعاد التحيز في المكان (الطول والعرض والارتفاع والكتلة) والزمان المألوفة لإدراكاتنا الحسية ، ولها علاقاتها وقوانينها وسننها التي تختلف كذلك عن الظواهر المحسوسة المألوفة لنا.

ومن هنا فإن أي محاولة لقياس وجودها على الموجودات المحسوسة من خلال إعطائها صفة "مجازية" أو بلاغية خطابية لهي أمر يتنافى على خط مستقيم مع أساسيات التصور الإسلامي ذاته ، ويبدو أن الوقوع في مثل هذا الخطأ ليس إلا من بقايا ما ألفناه من أساليب وتصورات مادية في التفكير ، ومن هنا فإن منهجنا في التعامل مع مثل تلك المصطلحات ينبغي أن يكون واعيا ومنتميا بشكل حقيقي للتصور الإسلامي.

فإذا قلنا أن " الفطرة" تتضمن إدراك الوحدانية كما جاء بذلك القرآن الكريم صراحة فإن النماذج النظرية التي نبنيها ينبغي أن تتضمن ذلك البعد كأمر واقعي يقيني لا مجازى ، وإذا حدثنا الكتاب الكريم

عن القلوب وأحوالها وأمراضها في مثل قوله تعالي ﴿في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا﴾ (البقرة : 10) وقوله ﴿فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض﴾ (الأحزاب : 32) فإن علينا أن ندرك أن " القلب" له وجوده الحقيقي كأحد أوجه الحياة الروحية للإنسان (وإن لم يكن وجودا ماديا) وأن له "أمراضا" تصيبه بمعنى أشد قوة وتأثيرا على حياة الإنسان ككل من غيرها من الأمراض التي تصيب الجسد . وإذا عرّفنا القرآن الكريم "بالشيطان" وبموقفه منا وبخصائصه في مثل قوله تعالي ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوّاً إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (فاطر:6) ، وقوله ﴿زين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل﴾ (النمل:24) ، وقوله ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (فصلت:36) وقوله ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ ( الأعراف:27) وقوله ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه﴾ (آل عمران :175) فإن علينا كباحثين "علميين" أولا أن نأخذ من هذه الآيات وجود "الشيطان" كحقيقة وجودية واقعية فعالة ومؤثرة في حياتنا اليومية، كما أن علينا ثانيا أن نعرف أنه عدو مبين لبني آدم ، وأن نعرف ثالثا أن من صفاته وأساليبه أنه يزين للناس باطل الأعمال ، وأنه ينزغ ويوسوس ويخوف ويعد الناس ويمنيهم بغرور ، وأنه ولى وقرين لأهل الضلال ... وهكذا ، كما أن علينا أن ندخل تلك الأبعاد والخصائص في نماذجنا النظرية.

## تفسير المشكلات الفردية والاجتماعية:

### المشكلات الفردية والاجتماعية في كتابات العلوم الاجتماعية:

لقد ذكرنا فيما سبق أن الخدمة الاجتماعية قد كانت منذ نشأتها الأولى في العصر الحديث تهتم اهتماما خاصا بمساعدة الناس

على مواجهة "مشكلاتهم الشخصية" ، إضافة إلى العمل على التخفيف من ويلات "المشكلات الاجتماعية" إلى أقصى حد ممكن ، كما أشرنا أيضا إلى اهتمام المهنة المتزايد في السنوات الأخيرة بقضايا الوقاية من المشكلات الفردية والاجتماعية ، مما يتطلب توافر قاعدة نظرية متماسكة لتفسير تلك المشكلات تكون أساسا لتصميم البرامج الوقائية وتحديد طرق التدخل العلاجية الفعالة .

فإذا رجعنا إلى الكتابات النظرية الحديثة لتتعرف على التفسيرات التي تقدمها لنا للمشكلات الفردية والاجتماعية ، فإننا سنجد أن ما قرره روبرت مرتون وروبرت نيزبيت منذ مايزيد عن ربع قرن من الزمان لا يزال يصدق اليوم ، من جهة أنه "لا توجد حتى الآن نظرية شاملة (لتفسير) المشكلات الاجتماعية ، ولكنها قد تكون في طريقها إلى الوجود"(Merton & Nisbet, 1966 :V) ، والصورة التي تعكسها الكتابات الحالية لازالت تكشف عن وجود عدد كبير من النظريات الجزئية المتنافسة التي تحاول تفسير هذه الظاهرة ، والتي لم تفلح أي منها في تقديم صياغة تفسيرية متكاملة لها.

ويرى ميرتون أن من الممكن تقسيم "المشكلات الاجتماعية" من الناحية التحليلية المجردة إلى فئتين عريضتين إحداهما تتمثل في التفكك الاجتماعي Social disorganization والأخرى تتمثل في السلوك الانحرافي Deviant behavior ، وهاتان الفئتان هما في الواقع متشابكتان متفاعلتان تؤدى كل منهما إلى الأخرى ، بحيث أنك إذا تعرضت لدراسة أي مشكلة واقعية فستجد ما يشير إلى كل منهما ولكن بدرجات متفاوتة (Merton & Nisbet: 799-800) ، وتتبع معظم الكتابات النظرية في الموضوع هذا التصنيف.

والتفكك الاجتماعي هو عجز النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة ، ويرى ويليامسون وزملاؤه (Williamson, et al. , 1974:18-22) أن التفكك الاجتماعي يحدث عادة نتيجة للتغير الاجتماعي السريع الذي يؤدى إلى اختلال التوازن في المجتمع ، مما يؤدى إلى الخلط والاضطراب في المعايير الاجتماعية ، فيصعب التنبؤ باستجابات الآخرين ، ويضعف تأثير القواعد المتفق عليها للسلوك على الأفراد.

ويقارن أولئك المؤلفون بين التفكك الاجتماعي والسلوك الانحرافي بقولهم أنه "إذا كانت نظرية التفكك الاجتماعي تركز على التغير الاجتماعي وما يؤدى إليه من اضطراب المعايير والنظم الاجتماعية ... فإن نظرية السلوك الانحرافي تركز على انحراف الفرد عن المعايير الاجتماعية" ، وبلغة أخرى فإن تفسير السلوك الانحرافي يقوم على الافتراض بأن المعايير الاجتماعية العامة سليمة ، ولكن لسبب أو لآخر فإن الأفراد لم يتم لهم من التنشئة الاجتماعية الصحيحة ما يضمن التزامهم بتلك المعايير ، ويلخص ويليامسون وزملاؤه عددا من النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي ، والتي تقوم إحداها على أن تنشئة الفرد قد تتم أحيانا في إطار "ثقافة فرعية انحرافية" Deviant Subculture كما في حالة من ينشأون في أحياء متخلفة تشيع فيها المعايير الانحرافية ، بينما ترى الأخرى أن السلوك الانحرافي يرجع إلى متابعة الفرد لمعايير انحرافية من وجهة نظر المجتمع والثقافة الفرعية ولكنها تعتبر سوية في نظر جماعة مرجعية Reference group أخرى يتخذها الفرد مرجعا موجها لسلوكه ، كما ترى نظرية ثالثة أن السلوك الانحرافي يكون متوقعا عندما تَحُول أوضاع بنائية مستقرة في المجتمع

- وبشكل مضطرد - دون إتاحة الفرصة لبعض فئات المجتمع للحصول على الوسائل المشروعة التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المرغوب فيها وفق الإطار الثقافي السائد Anomie theory.. وهكذا.

وبصفة عامة فإننا نلاحظ أن التفسيرات التي تقدمها لنا تلك الأطر التصورية تتسم بالتركيز على الآليات والعمليات الاجتماعية من جهة ، وبالنسبية الثقافية من جهة أخرى ، فالتركيز على التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي يجعل المشكلات الاجتماعية "الواسعة النطاق" تبدو وكأنها أمر طبيعي تحتمه ميكانيكية هذه الآليات الاجتماعية التي لا ترحم ، وأما التفسيرات التي تركز على دور المعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية فإنها تبدأ وتنتهي من القيم الاجتماعية السائدة أيا كانت تلك القيم ، فتُحيل التفسير إلى قضية فنية بحتة تتم فيها مضاهاة توجهات الثقافات الفرعية والسلوكيات الفردية على القيم التي تبنتها الثقافة القائمة في المجتمع ، أما نقد تلك القيم المجتمعية من منظور أرقى فإن هؤلاء العلماء (باستثناء أصحاب اتجاه اليسار الجديد) يرونه خارج نطاق مهمتهم.

ولعل مما يشهد على التزام العلماء بهذا الموقف ما ذكره مارفين أولسن (Olsen, 1968:130) في مجرد حاشية تعليقا على ما ذكره من أن الانحراف يتم تعريفه في ضوء الثقافة ، وأن السلوكيات المحرمة في إحدى الثقافات الفرعية قد تكون سلوكا مثابا في ثقافة أخرى ، حيث قال في تعليقه "إن حقيقة كون السلوك الانحرافي على الدوام أمر نسبي للتنظيم الذي يحدث فيه لا يستبعد إمكانية اعتبار بعض السلوكيات لا أخلاقية في ذاتها في ضوء مبادئ قدسية أو متعالية على

البشر ، ولكن هذه مسألة تقع خارج نطاق العلوم الاجتماعية" (!!) ، وهو بهذا يبرر مسألة النسبية في النظر إلى الانحراف في كتابات العلوم الاجتماعية ، ولا يرى سبيلا إلى حل الإشكال بإيجاد التكامل مع القيم الدينية مثلا.

فإذا انتقلنا إلى الكتابات المهنية في محيط الخدمة الاجتماعية ، فإننا سنجد أنها تعكس نفس الأطر التصورية السابقة التي وجدناها عند المتخصصين في علم الاجتماع ، مع محاولة لإيجاد قدر من التكامل بينها وبين ما يقدمه المتخصصون في علم النفس تفسيرا للمشكلات الفردية ، والواقع أنه يمكننا - مع المخاطرة بالوقوع في قدر قليل من التبسيط الزائد - القول بأن كتابات الخدمة الاجتماعية تنظر لأسباب المشكلات النفسية - الاجتماعية Psychosocial على **أنها تتمثل فيما يلي:**

1- النقص أو القصور في إشباع الحاجات الإنسانية ( مع تعريف الحاجات تعريفا ضيقا يكاد ينصب أساسا على الحاجات المادية ثم ما يتبعها من حاجات نفسية واجتماعية) وما يترتب على ذلك القصور في إشباع الحاجات من إحباط وعدوان.

2- ما يترتب على استمرار القصور في إشباع الحاجات - أو ما يسببه - من مشكلات في العلاقات مع الآخرين وفي التوافق الاجتماعي ، وهو ما يعبر بالمشكلات المتصلة بعملية "أداء الوظائف الاجتماعية" Social functioning.

3- العمليات الاجتماعية الأشمل التي تحيط بهذا كله كالتغير الاجتماعي وما يؤدى إليه من تفكك اجتماعي

Social disorganization يتصل بقصور النظم لاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة (قارن :Northen, 1987 :173).

وتتفاوت المحاولات المختلفة بعد ذلك في تركيزها على عامل أو آخر من تلك العوامل ، أو حتى في التركيز على الديناميات التي تتدرج تحت أي عامل منها بذاته ، أو في تشكيلة العوامل التي تجمع بينها كأسباب للمشكلات ، فنجد أن بعض الكتاب مثلا يرون أن المشكلات إنما ترجع في أساسها إلى الصراع النفسي بين جوانب النفس المختلفة ، كما يرى آخرون أن المشكلات عبارة عن سلوك يتم تعلمه من خلال مثيرات بيئية خارجية ، في حين يرى غيرهم أن المشكلات إنما ترجع إلى تفاعل العوامل الذاتية مع العوامل البيئية .

## المنظور الإسلامي لتفسير المشكلات الفردية والاجتماعية:

والآن ما هو موقفنا كمسلمين من هذه التفسيرات لأسباب المشكلات الفردية والاجتماعية؟ إن من الطبيعي أن مناقشتنا لهذا البعد الثالث من أبعاد التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية والمتصل بالمشكلات وتفسيرها من منظور إسلامي - ينبغي أن تكون مبنية بشكل مباشر على ما توصلنا إليه في دراستنا للبعدين الأول والثاني والمتصلين بفهم طبيعة الإنسان بمختلف جوانبها المادية والروحية ، وتوضيح ديناميات التفاعل بين تلك القوى الداخلة في تكوين ذلك الإنسان ، وبيان تأثيراتها على العلاقات بين الناس ، وعلى بناء المجتمع.

لقد بذلت في العقد الماضي بعض المحاولات الجيدة لاستجلاء معالم المنظور الإسلامي لتفسير المشكلات الفردية بوجه خاص ، ومن هذه المحاولات ما قام به محمد محروس الشناوي (1991) من استقصاء لنظريات الإرشاد والعلاج النفسي الغربية وتقويمها في ضوء المنهج

الإسلامي من حيث أهدافها في مساعدة الأفراد على مواجهة مشكلاتهم.

ومنها أيضا محاولة عفاف الدباغ (1991ب) للتوصل إلى "منظور إسلامي لتفسير المشكلات الفردية" والتي قامت فيها بعرض نقدي لبعض التوجهات الحالية حول تفسير المشكلات الفردية سواء في كتابات العلوم الاجتماعية أو كتابات الخدمة الاجتماعية ، ثم حاولت الجمع بين ما صح عندها من هذه التوجهات وبين ما يشير إليه التصور الإسلامي في الموضوع.

أما على زيدان (1991) فقد قام بدراسة حول التصور الإسلامي "للتعامل مع ظاهرة الانحراف وصفا وتحليلا وتفسيرا وعلاجا" ولكنه اختار الاقتصار على المصادر الإسلامية وحدها "حتى لا يقع أسيرا للفكر الوضعي بما فيه من مفاهيم وتصنيفات ... حتى نستطيع استخلاص المنظور الإسلامي نقيا لا تشوبه شوائب المزج بينه وبين النظريات الغربية التي يسهل الانزلاق إليها لما تتضمنه من مفاهيم وعلاقات جاهزة" (ص ص 3- 4).

ولقد كفتنا تلك المحاولات - كل منها من زاويته الفريدة - مؤونة استعراض العناصر التفصيلية لمعالم التصور الإسلامي لتفسير المشكلات الفردية والاجتماعية ، ولذلك فإننا سنكتفي هنا بعرض موجز لأهم ما استخلصناه من هذه الدراسات ومن غيرها (ويمكن لمن أراد المزيد الرجوع إلى تلك المصادر ).

لقد رأينا فيما سبق أن النظريات النفسية - الاجتماعية نتيجة لقيامها على تصورات مادية مختزلة بالنسبة للطبيعة الإنسانية ، فإنها تنحو نحوا ماديا متطرفا في نظرتها للحاجات الإنسانية ، في حين أن

النظرة الإسلامية للحاجات تقوم - بدلا من ذلك - على أساس "أن هناك حاجة أولية مهيمنة على جميع الحاجات - لأنها ضامنة لإشباعها جميعا - أولا وهي "الافتقار إلى الله عز وجل" (الدباغ، 1991ب:12) والمتضمنة في قوله تعالي "يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ، والله هو الغنى الحميد " (فاطر : 15) ، حيث يفسر ابن كثير " أنتم الفقراء" بقوله "أي أنتم محتاجون إليه في جميع الحركات والسكنات" ، كما فسر الفخر الرازي "إلى الله" بأن في هذا إعلاما من الله بأنه لا افتقار إلا إليه ، وأن هذا يوجب عبادته لكونه مفتقرا إليه سبحانه ، وعدم عبادة غيره لعدم الافتقار إلى غيره ، فالإنسان في حاجة إلى الله لأنه سبحانه وتعالي هو الذي خلق وسخر ما في السماوات وما في الأرض لإشباع حاجاته الدنيوية ، وكل إنسان كائنا من كان في حاجة إلى شكر الله - بعبادته - حتى تقضى حاجاته في الدنيا وفي الآخرة أيضا (12- 13).

وإذن فالإسلام ينظر للحاجات المادية وغير المادية على أن لكل منها مشروعيته ، ولكنه ينظر لإشباع كل الحاجات جميعها من منظور لا يتوقف فقط عند حدود هذه الحياة الدنيا ، بل يربط دوما بين كل ما في الدنيا وبين الآخرة التي هي دار القرار، فيجعل إشباع الحاجات الدنيوية "وسيلة" طيبة للقيام بمهام العبودية لله ولا يجعل ذلك الإشباع غاية في ذاته .

ورغم ما يبدو لأول وهلة من بساطة هذا المنظور أمام العقل المسلم ، إلا أن هذا الفهم تترتب عليه آثار شديدة العمق والشمول ، تقلب رأسا على عقب تصوراتنا حول توصيف وتفسير المشكلات الفردية

والاجتماعية ... آثار لم تكد كتاباتنا العلمية تصل إلى الوعي بها بشكل كاف - ناهيك عن أن تتشربها أو أن تنطلق منها!

**فعلى عكس ما يظن المتخصصون في العلوم الاجتماعية المعاصرة فإن حاجات الإنسان تقع في فئتين رئيسيتين على الترتيب الآتي:**

1- الافتقار إلى الله عز وجل ، والحاجة إلى الارتباط به والاستمساك بحبله المتين ، باعتبار أن هذا الارتباط فيه الضمان لإشباع كل حاجة أخرى في هذه الحياة الزائلة المتحولة ، بل وفيما وراءها مما يعتبر الحياة الحقيقية الدائمة.

2- الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية " الدنيوية " ، التي أفاض في وصفها وتحليل أبعادها أولئك المتخصصون ، والتي تتصل بإشباع الحاجات الفزيولوجية والحاجة إلى الأمن والحب والتقدير والمكانة وصولا إلى تحقيق الذات .. الخ .

ولقد اتضح لنا مما سبق قيام المنظور الإسلامي على الارتباط الوثيق بين هذين النوعين من الحاجات - بشكل يتوازى مع الارتباط الوثيق بين الروح والبدن اللذين منهما يتكون الإنسان ، ولكن مع أولوية وهيمنة النوع الأول من الحاجات على الوجود الإنساني كله ، وفي ضوء ذلك الفهم فإن بإمكاننا القول - بصورة مبدئية - بأن التصور الإسلامي لتفسير المشكلات الفردية والاجتماعية يقوم على ثلاثة مسلمات أساسية نصوغها فيما يلي في شكل قضايا يمكن استنباط فروض قابلة للاختبار منها ، **وهي :**

**المسلمة الأولى :** مع ثبات جميع العوامل الأخرى - فإن انقطاع أو ضعف صلة الإنسان بالله عز وجل يعتبر في ذاته سببا "أساسيا

وكافيا وحده" لوقوع الفرد في المشكلات الشخصية والمشكلات المتصلة بالعلاقات الاجتماعية في هذه الحياة الدنيا ، كما يكون فوق ذلك سببا للهلاك في الآخرة ، ويصدق ذلك عند كل مستويات إشباع الفرد للحاجات الدنيوية المذكورة.

**وتفسير ذلك** : أن انقطاع الصلة بالله عز وجل أو ضعفها يؤدى إلى افتقاد إشباع النوع الأول من الحاجات ، ألا وهو افتقار الروح إلى الارتباط بخالقها وبارئها الذي ليس لها من دونه من ملجأ أو ملاذ ، مما يجعلها تعيش في حالة من الشعور بالحرمان المطلق من الأمان أو الاطمئنان إلى اليوم أو الغد ، وتحس كما لو أنها واقفة على شفا حفرة عميقة مالها من قرار ، هذا من جهة ، كما أن انقطاع الصلة بالله من جهة أخرى أمر يجلب سخَط الله وغضبه وخذلانه للعبد ، فالإنسان إذا افتقد اليقين بالله سبحانه وتعالي ، وإذا ضل عن طريق الله الذي اشترعه لعباده ، فإنه يتخبط في إشباع حاجاته الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية ) على غير هدى من الله ، فيبالغ مبالغة شديدة في الجزع من أي نقص في إشباع تلك الحاجات التي هي عنده غاية الغايات ، وفوتها لا يعوض لا في عاجل ولا في آجل ( في الدنيا والآخرة ) ، فتتأثر بذلك حالته الانفعالية ، وقد يمتد التأثير إلى الإصابة بالأمراض البدنية أو ظهور الأعراض السيكوسوماتية.

وعلى الجانب الآخر... فإن من توفرت له الموارد الكثيرة التي تكفي لإشباع حاجاته المادية وتفيض ، فإنه نتيجة لضعف صلته بالله عز وجل يبالغ في تقدير قيمة نفسه فيميل إلى الطغيان والتجاوز ، فيكون بذلك سببا في المشكلات لنفسه ولغيره ، ومن ذلك نستنتج أن نقص المعرفة وضعف اليقين بالله تعالي يؤدى إلى وقوع المشكلات سواء

أشبعت الحاجات المادية على أرقى المستويات ، أو كان الحرمان والافتقار إلى الموارد .

والأدلة الشرعية على صحة هذه المسلمة لا حصر لها ولكننا نكتفي هنا بهذه الآيات الكريمة من سورة طه **﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى {123} وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى {124} قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً {125} قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى {126} وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِن بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى {127}﴾**، والحق أن التحليل العلمي لهذه الآيات الكريمة وحدها بغرض صياغة القضايا التي يمكن أن تستخلص منها لتكون أساسا لبناء النظرية الإسلامية حول الإنسان والمشكلات الفردية والاجتماعية ليتطلب مؤلفا مستقلا لإعطائها ما تستحق ، ولا يسعنا في هذا المقام إلا التوقف عند هذه الإشارة بأمل التوفيق إلى خدمة الموضوع بشكل أوفى في المستقبل إن شاء الله تعالي .

أما الأدلة الواقعية على صحة هذه المسلمة فكثيرة أيضا وتضيق عن الحصر في هذا المقام ونكتفي منها لمجرد الدلالة على الاتجاه فقط بما أورده ماسلو في مقاله الهام (1977) حول نظرية "الدوافع الأرقى" Metamotivation التي قرر فيها نتيجة لبحوثه وممارسته الطويلة بأن الإنسان حتى بعد أن يتم له إشباع كل حاجاته الأساسية عند أعلى مستوى ، وعندما يصل إلى تحقيق ذاته Self Actualization فإنه لا يزال يشعر بقوى دافعة خارجية (ذكر ماسلو أنه يصعب تحديد كنهها) لا تزال تدفعه في اتجاه تحقيق قيم عليا تتصل بالحياة الروحية ، وأن

الإنسان إذا حرم من التعبير عن هذه الحاجات العليا Metaneeds فإنه يصاب بما أسماء الأمراض العليا Metapathologies ، وإذا كان ماسلو - بنزعته التطورية الواضحة - قد رأي أن هذه الدوافع الراقية لها أساسها البيولوجي حتى اعتبرها نوعا من الحيوانية "الأرقى" ، فإن ما يعنينا هنا أن ملاحظاته وما يشبهها مما تكتظ به كتابات أمثال فروم ويونج وروجرز وغيرهم من إشارات إلى مظاهر وآثار الخواء الداخلي أو الروحي حتى عند أولئك الذين يملكون كل شيء ولا يفتقرون لشيء من متاع الدنيا لتدل دلالة واضحة على أن الفطرة التي فطر الله الناس عليها لا تزال تصرخ في داخل الإنسان مطالبة بالأمان للروح في كنف خالقها الذي أخذ عليها الميثاق وأشهدها على نفسها بذلك مهما أوتيت من إشباعات لدوافعها الدنيوية.

وبإمكاننا أن نضيف إلى هذه الأدلة كلها دليلا واقعيا آخر يتمثل في ذلك العجز والقصور الواضح الذي تعانى منه مهن المساعدة الإنسانية كالخدمة الاجتماعية والعلاج النفسي في مساعدة العملاء على مواجهة مشكلاتهم بطريقة فعالة وحاسمة ، مما يمكن أن نعزوه إلى أن تلك المهن تبني مساعداتها للناس على نظريات قائمة على تفسيرات مادية مختزلة ، و هذا ما يشير إلى أن أصحاب تلك النظريات وأصحاب تلك الممارسات المهنية قد ضلوا طريق الحق في نظرتهم للإنسان ومشكلاته ، وأنه لابد من عكس المسار في هذه المهن بحيث تحتل الجوانب الروحية مكان الصدارة في تفسيراتنا لمشكلات الإنسان إذا أردنا حقيقة أن نقدم خدمات ذات فاعلية عالية لمساعدته على مواجهة تلك المشكلات.

**المسلمة الثانية** : مع ثبات جميع العوامل الأخرى - فإن القصور في إشباع الحاجات الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية ) سبب أساسي - ولكنه ليس كافيا وحده - لوقوع الفرد في المشكلات الشخصية والمشكلات المتصلة بالعلاقات الاجتماعية ، وذلك على أساس أنه حتى حالة وجود مثل ذلك القصور في الموارد المادية والدنيوية مع حسن الصلة بالله سبحانه وتعالي فإن المشكلات التي يواجهها الفرد تكون أقل حدة بكثير - ويتوقف الأمر على درجة ونوع تلك الصلة بالله جل وعلا.

وتفسير ذلك: أن المنظور الإسلامي يقوم على أن للإنسان ولا شك حاجاته الدنيوية التي بها قيام حياته واستمرارها ، ولكن هذه الحاجات تتسم أيضا بأنها شديدة النسبية نتيجة لما يتميز به الإنسان من مرونة مدهشة في هذا الصدد ، فإذا نظرنا إلى الحاجة إلى الطعام كمثال لوجدنا أن الإنسان في الأساس تكفيه "لقيمات يقمن صلبه" ولكنه مع ذلك قد يتجاوز في طلبه إشباع تلك الحاجة تجاوزا كبيرا بحيث تتطلب الكثير والكثير لإشباعها . ومن هنا فإن الناس عندما يواجهون بظروف يفتقدون فيها من الموارد ما يشبع حاجاتهم الدنيوية فإنهم يتعرضون للشعور بالإحباط والضيق مما يعرضهم للوقوع في المشكلات ، ولكن درجة الشعور بالإحباط وحجم العدوان المصاحب لهذا الشعور يتوقف في الحقيقة على عدد كبير من العوامل .

ويبدو لنا أن التصور الإسلامي يقوم على أن أهم هذه العوامل - مرة أخرى - هو نوع صلة الإنسان بربه ، فالإنسان الذي يوقن بأن له ربا يملك خزائن كل خير في الأرض أو في السماء ، وأنه الكريم المرتجى عفوه والمأمول عطاؤه ، ولكنه أيضا يؤمن بأن الله يعطى ويمنع

بقدَر وفقا لحكمته وعلمه بما يصلح خلقه ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ (الشورى:27) فإنه لابد أن يوقن إما بقرب الفرج في العاجل وبضمان التعويض عما فاته في الدنيا ، وإما بالأجر العظيم الذي وُعده الصابرون في الآخرة ﴿**إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ (الزمر:10)، مما يؤدى إلى الاطمئنان النفسي الذي يقلل معدلات التوتر والإحباط والعدوان - التي تصاحب بشكل طبيعي نقص إشباع الحاجات - بل وقد تؤدى إلى استبعاد مثل تلك المشاعر والاتجاهات بالكلية في بعض الحالات وعند بعض الأشخاص .

ولعل من الملائم هنا أن نشير إلى دور العوالم الأخرى ونقصد بها عالم الملائكة والشياطين في الوقاية من وقوع المشكلات أو المساعدة على إحداثها ، فالواقع أن دور الشياطين كأحد العناصر المساعدة في وقوع المشكلات وفي تفاقمها يعد من أبرز الفروق بين التفسير الإسلامي وتفسيرات العلم الحديث للمشكلات الفردية ، فالشيطان كما تدلنا آيات القرآن الكريم الواضحات يثبت يقينا أن الشيطان يقوم بأدوار تزيين الشر ، وإغواء الناس واستهوائهم ، وهو يسول لهم ويوسوس في خفاء ، وهو يعدهم ويمنيهم وما يعدهم إلا غرورا ، وهو ينزَغ بين الناس ويسعى إلى إيقاع العداوة والبغضاء بينهم ، ومن هذا تتضح كثرة المداخل التي يؤثر بها الشيطان وقبيله في بنى آدم - الذين ثبتت عداوته لهم بكل دليل - حتى لا يكاد يفلت من هذه التأثيرات إلا من رحم الله ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا**﴾ "النساء:83" (الدباغ : 1991 ب).

ويمكن تفسير فاعلية الشيطان وقدرته في التأثير في بني آدم من خلال إدراكنا لوجود حليف له داخل الإنسان - ألا وهو النفس المذمومة المتجاوزة التي تأمر بالسوء ، فالنفس هنا تكون حليفة للشيطان ويكون الشيطان لها قرينا يأمرها بالسوء ويزينه في نظرها ، ومع ذلك فان تأثير الشيطان انتقائي لا يتضمن عنصر الإجبار **﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾** (النحل : 99) فالله سبحانه وتعالي يمُنّ بفضله على المؤمنين المتوكلين عليه بدفع الشيطان عنهم **﴿إن كيد الشيطان كان ضعيفا﴾**(النساء : 76)، غير أن هذا لا يعنى أنه لا يتعرض للمؤمنين الصادقين أبدا بدليل قوله تعالي **﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾** (الأعراف : 201) .

أما الملائكة فإنهم وإن كانوا يقومون بدور المراقبة وتسجيل أعمال بنى آدم إلا أنهم يقومون أيضا بمساندة وتدعيم المؤمنين المتقين **﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ {30} نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ {31} نُزُلاً مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ {32}﴾** (فصلت) .

كما أن الحديث الشريف يشير أيضا إلى أن الإنسان عندما يهم بعمل من الأعمال فإنه تعرض له لمتان لمة من الشيطان ولمة من الملك ، والنفس بين هاتين بحسب حالها ، فأما النفس الطيبة فإنها تستجيب لداعي الخير ، و أما النفس الخبيثة فإنها تستجيب لداعي الشيطان (الدباغ : 1991 ب) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بِابْنِ آدَمَ وَلِلْمَلَكِ لَمَّةً فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَإِيعَادٌ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ

وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلَكِ فَإِيعَادٌ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقٌ بِالْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ فَلْيَحْمَدْ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ الْأُخْرَى فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ...(رواه الترمذي).

ولا شك في أن دعم الملائكة للمؤمنين المتقين واستفزاز الشياطين لأهل الأهواء والشبهات يضاعف من قوة الآثار المتضمنة في المبدأين السابقين بشكل كبير ، فدعم الملائكة يقلل من حدة الشعور بالحرمان من إشباع الحاجات عند المؤمنين ، ويقلل من فرص وقوعهم في المشكلات بشكل هائل ، كما أن استفزاز الشياطين لأهل العصيان لا يزيدهم إلا خسارا ، ويكاد يمنع خروجهم من دائرة المشكلات التي وقعوا فيها .

ونود أن نشير هنا إلى أن من أهم العوامل التي تتضمنها عبارة "مع ثبات جميع العوامل الأخرى" الواردة كضابط على العلاقات المتضمنة في المسلمات السابقة تشمل العوامل "المجتمعية" المتصلة بدرجة فاعلية أداء النظم الاجتماعية لوظائفها ، مما ييسر أو يعوق توافق الإنسان مع نفسه ومع غيره في ضوء الضوابط الشرعية ، وترجع أهمية هذه العوامل إلى أنها تمثل الإطار المجتمعي والبيئة الإنسانية التي يسلك في إطارها الأفراد ، والتي ينبغي أن تكون دائما مأخوذة في الاعتبار عند تطبيق هذه المسلمات واستنباط الفروض منها .

**المسلمة الثالثة** : إن التغير الاجتماعي السريع وما يؤدى إليه من تفكك اجتماعي لهو سبب أساسي في حدوث المشكلات الاجتماعية في كل المجتمعات ، ولكن درجة حدة تلك المشكلات ودرجة انتشارها تكون أقل كثيرا في حالة المجتمعات التي تهيمن فيها القيم المستمدة من الإسلام ، والتي تعكس مؤسساتها ونظمها الاجتماعية تلك القيم

الإلهية التوجه ، والتي (نتيجة لذلك) يحتفظ فيها الناس بسلامة فطرتهم.

وتقوم هذه المسلمة على أساس مما ثبتت صحته في الدراسات الواقعية من الارتباط بين سرعة التغير وسرعة التفكك الاجتماعي ، الذي لا تستطيع عملية إعادة التنظيم الاجتماعي Social Reorganization ملاحقته ، مما يؤدى إلى ظهور المشكلات الاجتماعية Social Problems التي تصيب فئات واسعة نسبيا من السكان ، على أساس أن سبب المشكلات في هذه الحالة مؤسسي أو نسقى Systemic وليس فرديا.

ومع ذلك فان المجتمع المسلم الذي تسوده درجات من التكامل الاجتماعي Social Integration الأقوى نسبيا من غيره بحيث يكون "كالجسد الواحد" بتعبير سيد الخلق ، والذي رغم تمايزه إلى أنساق فرعية متعددة إلا أن توجه كل منها وسلوكه يكون سلوك "الأجزاء الملتزمة" Committed Parts - على حد تعبير دارسي عملية التنظيم الاجتماعي - ، تكون قدرته على الاستجابة السريعة والفعالة لتلك المشكلات أقوى بدرجة كبيرة من غيره من المجتمعات التي تتصرف أجزاؤها (الأفراد أو الجماعات أو المنظمات) كعناصر ذات استقلالية عالية Autonomous Elements (هذه مصطلحات أولسن , Olsen 1968 : 79 ).

ويرجع السبب في ذلك إلى أن المجتمع المسلم - بقدر اتصافه بالتماسك والتكامل الاجتماعي المتوقع في المجتمعات المسلمة - يكون أسرع إلى الإحساس أو "الاكتشاف المبكر للمشكلات" عند بدء ظهورها ، مما يمكن مؤسسات التوجيه المجتمعي من سرعة

الاستجابة قبل أن تنتشر المشكلات وتتفاقم ، بالمقارنة ببطء الاستجابة الذي تتصف به نسبيا المجتمعات الأخرى ، ومن جهة أخرى فإن وحدة الإطار القيمي للمجتمع تمكن تلك المجتمعات من اتخاذ القرارات حول الاتجاه الذي ينبغي أن تتخذه الاستجابة للمشكلات في سرعة ويسر ، وأخيرا فإن إلهية المصدر بالنسبة لتلك القيم يعطيها قدرة أكبر على حسم الاختلافات بين التوجهات التي تظهر عندما يقوم الناس بتقويم التغيرات والتحولات الطارئة ، وهذا بالطبع موقف يختلف اختلافا جذريا عن الموقف الذي يسود المجتمعات التي لا تتبنى قيم الإسلام ، ففي مثل تلك المجتمعات تتصارع الآراء المتساوية الوزن لكل البشر ويبقى الترجيح لمن يملك القوة على فرض رؤيته ، أما في المجتمع المسلم فإن التوجهات المطروحة لمواجهة المشكلات تنبع من معين واحد رباني المصدر لا ينحاز إلى ذي قوة أو ذي هوى ، فيقل التناقض والصراع القيمي الذي يؤدى في غيرها من المجتمعات إلى مضاعفات تؤدى بدورها إلى مزيد من المشكلات الاجتماعية.

هذا فيما يتصل بالتغيرات الوافدة من خارج المجتمع ، أما بالنسبة للتغير النابع ذاتيا من داخل المجتمع ، فإنه في المجتمعات الإسلامية يكون موجها منذ البداية بتوجيهات الإطار القيمي الإسلامي الذي يقوم على مبادئ الأخوة في الله ، والعدل ، والإيثار ، فيكون أثر التغير الاجتماعي في إحداث التفكك الاجتماعي محدودا جدا .

وبالمقارنة فإن المجتمعات الأخرى - وأيضا المجتمعات الإسلامية التي تحذو حذوها - التي ينظر فيها كل فرد وكل مؤسسة وكل نظام اجتماعي لنفسه على أنه وحدة ذات استقلال - كما أشرنا - فإن كل وحدة ترى أن من حقها أن تحدث التغييرات

التي تراها محققة لمصلحتها الذاتية Self - interest مع اكتراث قليل بما على هذه التغييرات من تفكك اجتماعي أو نقص في إشباع حاجات الآخرين ، فرجال الأعمال فيها مثلا يكون أكبر همهم هو تحقيق أكبر ربح ممكن ، ورجال السياسة يكون أكبر همهم حشد أكبر قدر ممكن من القوة السياسية ... وهكذا ، أما لماذا؟ وعلى حساب من؟ وما هي النتائج المترتبة على ذلك السلوك على المجتمع في المدى البعيد ؟ فهي أسئلة غير مطروحة - تكنس تحت البساط كما يقولون ، ولا تتم مواجهتها مواجهة جادة وكأن عدم رؤيتها يؤدى إلى إبطال مفعولها ! ومن الواضح أن تلك الأنماط "الانتهازية" من الحياة الاجتماعية تؤدى إلى بقاء - بل والي تفاقم - المشكلات الاجتماعية على الوجه الذي نلاحظه بشكل مؤلم في المجتمعات المعاصرة من حولنا .

وأخيرا فإن من الضروري أن ننبه هنا إلى أن غرضنا الأساسي هو (كما هو الحال بالنسبة لبقية أبعاد التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ) ليس هو حصر أو استنفاد العوامل المؤثرة في إحداث المشكلات الفردية أو الاجتماعية بقدر ما نهدف إلى لفت الأنظار إلى العوامل الفريدة التي يتميز بها التصور الإسلامي عن التصورات الوضعية الشائعة بيننا اليوم ، بما يؤدى - إن شاء الله تعالي - إلى مناقشة تلك الصياغات وإجراء الحوار حولها ، بما يمهد الطريق أمام إجراء الدراسات والبحوث التي تنطلق من هذا التوجيه الحديث .

## الرعاية الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي:

### (1) المشكلات الاجتماعية ، والسياسة الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية :

لا يخلو مجتمع من المجتمعات من المشكلات الاجتماعية ، التي تعبر عن نفسها في النهاية في صورة مواقف أو صعوبات أو مشكلات تواجه الأفراد أو الأسر ، وظهور هذه المشكلات يتطلب اتخاذ إجراءات لمواجهتها وللوقاية منها على مستوى المجتمع ككل ... ، أو اتخاذ إجراءات وممارسات لمواجهة أثارها وأعراضها من خلال مساعدة الأفراد والأسر - بطريقة مباشرة- على حل تلك المشكلات ، وتنمية قدرتها على التعامل مع مثلها في المستقبل .

والصلة وثيقة بين سرعة التغير الاجتماعي وبين انتشار المشكلات الاجتماعية والانحرافات الفردية ، فكلما ازدادت سرعة التغير ( على الصورة التي تعانيها المجتمعات في العصر الحديث وخصوصا منذ بدء الثورة الصناعية ) كلما ازدادت المشكلات الاجتماعية تفاقما ، وذلك نتيجة لأن جهود الإصلاح - أو عملية إعادة التنظيم الاجتماعي Social Reorganization - تقصر سرعتها عادة عن ملاحقة السرعة التي يحدث بها التفكك الاجتماعي كما رأينا في السابق ، ومن هنا فإن عجز النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها (أي التفكك الاجتماعي ) يعنى وجود حاجات إنسانية غير مشبعة عند قطاعات عريضة من السكان ، ولمواجهة ذلك الموقف فقد تمخضت جهود الإصلاح في المجتمع الحديث عن ظهور نظام اجتماعي جديد هو نظام الرعاية الاجتماعية The Social welfare institution مهمته الأساسية هي المساعدة على مواجهة قصور النظم الاجتماعية الأخرى ومعالجة آثار ذلك القصور ، ثم العمل في الوقت ذاته على توفير الظرف الإيجابية التي تمنع حدوث المشكلات الاجتماعية في المستقبل بقدر الإمكان .

ولقد عرّفت دائرة معارف الخدمة الاجتماعية (1971 ) الرعاية الاجتماعية Social welfare بأنها اصطلاح "يشير بصفة عامة إلى جميع الأنشطة المنظمة للمؤسسات الأهلية والحكومية ، التي تستهدف الوقاية من المشكلات الاجتماعية المعروفة ، أو تخفيف وطأتها ، أو الإسهام في حلها أو التي تستهدف تحسين أحوال الأفراد والجماعات المحلية " (Pumphrey , 1971 : 1446 ) ويعتبر هذا التعريف من أشمل التعريفات المطروحة للرعاية الاجتماعية ، ذلك أنه لم يتوقف عند الجوانب العلاجية للرعاية الاجتماعية ، بل ضم إليها الجهود الوقائية وأيضا الجهود التنموية أو الإنشائية ، كما أنه يأخذ في الاعتبار الجهود الأهلية ولا يتوقف عند حدود الخدمات والبرامج الحكومية وحدها .

أما ريتشارد تتمس فيربط بين الرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية Social Policy على وجه يقصر مداهما على القرارات والبرامج والخدمات الحكومية وحدها ، حيث يقول "إن الخدمات الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية هي مسميات أعطيت منذ وقت طويل لوصف مجال معين من مجالات تدخل الدولة ، يتضمن برامج المساعدات المالية وبرامج الصحة العامة التي ينظر إليها على أنها هي المكونات الرئيسة للسياسة الاجتماعية ، لأنها تتصل بإجراءات حكومية واضحة مباشرة قابلة للقياس ، اتخذت لأسباب سياسية مختلفة لمواجهة عدد معين من الحاجات المادية والاجتماعية التي لا يمكن لنظام السوق إشباعها بالنسبة لفئات معينه من السكان ( Schorr , et al., 1971 : 1363) ومعنى ذلك أن تتمس (وهو من كبار رجال السياسة الاجتماعية البريطانيين المعروفين) يرى أن الأصل هو قيام الأسرة ونظام السوق (الذي يقوم على فكرة شراء السلع والخدمات المشبعة لكل الحاجات مقابل

دفع الثمن ، الذي يتحدد في ضوء العرض والطلب) بتنظيم إشباع الحاجات بطريقة تلقائية طبيعية ، أما في حالة عجز الأسرة ونظام السوق عن إشباع حاجات فئات اجتماعية معينة ، فإن على الدولة أن تتدخل لإيجاد وسائل لإشباع الحاجات خارج نظام السوق .

ويوضح آلفين شور وزميله هذا المعنى بقولهما "إن السياسة الاجتماعية تعنى عند الكثيرين مجموعة برامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للتعامل مع مشكلات الفقراء ، ومن يعيشون على هامش النظم القائمة ، والمعاقين ، وأولئك الذين عجزوا عن تدبير أمورهم في حدود النظام الاقتصادي القائم ، ومن هنا فإن بنود السياسة الاجتماعية إنما تتصل ببرامج وتشريعات معينة في محيط الرعاية الاجتماعية" ولكنهما من جهة أخرى يفضلان تعريف السياسة الاجتماعية بطريقة أكثر شمولا على أنها "المبادئ والإجراءات التي توجه مسار أي برامج أو خطوات تتخذ لتعديل العلاقات الفردية والجمعية في المجتمع (في اتجاهات مرغوبة ) ... والسياسة الاجتماعية المستقرة تمثل اتخاذ خط متفق عليه للتعامل مع بعض الظواهر الاجتماعية المختارة ، يتحكم في العلاقات الاجتماعية وفي توزيع الموارد في المجتمع" ( 1362 -1361 ).

ومن هذا نرى أن تعريفات سياسة الرعاية الاجتماعية تختلف سعة ضيقا بين من يرون أنها ينبغي أن تركز - إجرائيا- على مجموعة القرارات والبرامج الحكومية المتصلة برعاية الفئات الاجتماعية التي تعانى من أثار قصور النظم الاجتماعية التي أشرنا إليها من قبل ، وبين من يرون أنها ينبغي أن تتسع لتشمل كل الإجراءات والجهود والخطوات (ما أمكن قياسه منها إجرائيا وما لا يمكن قياسه) الموجهة نحو التأثير في العلاقات بين مختلف فئات المجتمع والتحكم فيها حتى

تكون أكثر توازنا ، ثم التأثير في نظم توزيع الموارد في المجتمع حتى تكون أكثر عدلا ، على وجه يضمن في النهاية إشباع حاجات كل فئات السكان بصورة يمكن النظر إليها على أنها مقبولة اجتماعيا ، مما يمكن أن يؤدى إلى تقليل فرص الانحراف والاغتراب والظلم الاجتماعي إلى أقل حد ممكن .

**(2) الرعاية الاجتماعية والقيم والتفصيلات الاجتماعية :**

مما سبق يتضح لنا بجلاء أن السياسات الاجتماعية - التي تحكم تصميم وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع - إنما تنقلنا مباشرة إلى صميم "القيم" التي ارتضاها هذا المجتمع لنفسه ، مع الربط - بطبيعة الحال - بين هذه القيم وبين ما يتصل بالفهم والتحليل العلمي لأسباب المشكلات الاجتماعية وطرق مواجهتها ، وهذه بدورها توجه برامج الرعاية الاجتماعية في الاتجاهات التي تتمشى مع تلك الأهداف والتفضيلات المجتمعية ، أما معطيات العلم وثمار الخبرة المهنية فإنها تقدم الوسائل التي يُتوقع أن تؤدى إلى تحقيق تلك الأهداف اعتمادا على ما تشير إليه نتائج البحوث والدراسات العلمية من جهة ، وما تشير إليه نتائج تقويم الممارسات والتجارب الميدانية المنظمة Field Demonstrations , Field Experiments من جهة أخرى ، فقيم المجتمع وتفضيلاته أصل ، والتطبيقات العلمية والمهنية في هذا المجال فرع .

والحق أن هناك شبه إجماع بين المتخصصين في علوم المجتمع على أن كل مجتمع كما ينشئ ترتيباته وتنظيماته الاجتماعية فإنه في الوقت ذاته ينشئ - أو يمهد الطريق لظهور- أنواع معينه من المشكلات الاجتماعية ، فما يختاره المجتمع من معايير وقيم ، وما

يختاره من أبنية مؤسسية تعبر عن تلك المعايير والقيم ، يترتب عليه ظهور أنواع من المشكلات المنبثقة عن تلك الاختيارات والمترتبة عليها ، يقول ميرتون و نيزبت في عبارة تعتبر من أكثر ما قيل في هذا الصدد حكمة "إن نفس البناء الاجتماعي والثقافة التي هي في أصلها موجَّهة لإيجاد ألوان السلوك الملتزم المنظم تولّد في الوقت ذاته ميلا لإيجاد أشكال بعينها من السلوك ، وتفتح الأبواب أمام ألوان من التفكك الاجتماعي ، وبهذا المعنى فإن المشكلات الاجتماعية الجارية في أي مجتمع إنما هي تسجيل للنفقات الاجتماعية لتلك الصورة الخاصة من صور تنظيم الحياة الاجتماعية فيه" (Merton & Nisbet : XII) .

وصلاحية القيم وصدقها وملاءمتها لحياة الناس إنما تتوقف على مدى واقعيتها واتساقها مع الرؤية الصحيحة لهذا الوجود ، وبقدر تطابق القيم والتفضيلات الاجتماعية الموجهة للبناء الاجتماعي مع "الواقع" بمعناه الشامل ، أو مع "الحقيقة المطلقة" بتعبير بارسونز ، يكون نجاح عملية التنظيم الاجتماعي ، وبقدر هذا التطابق تقل المشكلات الاجتماعية ، ولكن أنَّى للإنسان أن يتعرف على هذه الحقيقة المطلقة أو هذا الواقع المطلق لكي يختار من القيم ما يتطابق معه؟ إن المجتمعات الغربية المعاصرة التي أعلنت مؤخرا بكل لسان أن حضارتها قد انتصرت وتربعت على عرش العالم قد اختارت الاعتماد على "الخبرة الإنسانية" وحدها في الوصول إلى تصور حقائق هذا الوجود ، فتوقفت غالبا عند ما هو محسوس ، وعند ماهو قابل للقياس والملاحظة ، وقد أدى هذا التركيز على الماديات والمحسوسات إلى نجاحات كبيرة في المحيط المادي والاقتصادي والعسكري ، أما في المحيط الإنساني فمازال الإنسان يعيش في إطار تلك الحضارة بعيدا عما يطمح إليه من

العيش في سعادة وسلام في هذه الحياة الدنيا (إضافة إلى تجاهل ما يكون وراءها). ولكن هل هذا هو الخيار الوحيد المطروح أمام البشرية؟ إننا سنرى بعد قليل أن نظم الإسلام تقدم لنا البديل الصحيح لهذه المعاناة البشرية التي لا أول لها ولا آخر ، والتي تعاني منها المجتمعات الإنسانية المعاصرة رغم التقدم العلمي والتقني الكبير الذي تحقق في محيط الرفاهية المادية .

لنتوقف قليلا لنعطي مثالا - محدودا جدا - مما قام به ألفريد كان في تحليله للبيانات الإحصائية للأوضاع السكانية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينات لتحديد الاتجاهات التي تسير فيها ، لكي ندلل على أن اختيارات الناس وتفضيلاتهم هي التي تخلق أنواع المشكلات والحاجات غير المشبعة التي يعانون منها كما قال ميرتون و نيزبيت ، فلقد توصل "كان" من هذا التحليل إلى أن خروج المرأة إلى العمل قد أدى إلى انخفاض عدد الأسر التقليدية - التي تتكون من زوج يعمل وزوجته تتولى شئون البيت والأولاد - إلى حد لم يسبق له مثيل ، وأن 52 ٪ من الأطفال الأمريكيين التي تقل أعمارهم عن عام واحد هم أطفال لأمهات عاملات ، وأن الكثيرين منهم تتم تربيتهم تحت ظروف مضطربة ومتغيرة باستمرار ، أما الأطفال في سن المدرسة ، فلقد تبين أن نسبة كبيرة منهم يعيشون دون أي رعاية منذ خروجهم من المدرسة إلى الساعة السادسة أو السابعة مساء حتى يعود الوالدان من العمل ، أما الحياة الأسرية في مثل هذه الأسر فإنها مضغوطة "لا يكاد يلتقط فيها أفراد الأسرة أنفاسهم" ، وفي إطار ذلك كله فإن معدلات حالات القسوة على الأطفال (بالضرب المبرح أو التعذيب) ، والقسوة على الزوجات ، والقسوة

على كبار السن قد ارتفعت ، كما ازدادت حالات هروب المراهقين من أسرهم بسبب مشكلات المخدرات أو المشكلات المدرسية أو السلوك الانحرافي أو الحمل غير الشرعي (يلاحظ أن 16٪ من حالات الحمل في الولايات المتحدة الأمريكية هي لفتيات في سن المراهقة من غير المتزوجات) (Kahn, 1987 : 634 - 635) .

ولقد أجهد آلفريد كان نفسه ليوضح أن المجتمع الأمريكي ينبغي أن ينظر لهذه الظواهر لا على أنها "مشكلات" أو ظواهر مرضية ، وإنما على أنها "حاجات" طبيعية نشأت نتيجة للمسار الذي اختاره المجتمع بنفسه وارتضاه لنفسه ، وكأخصائي اجتماعي مخلص لمبادئ الخدمة الاجتماعية التقليدية (التي تسلم بأن على المهنة أن تعمل في إطار القيم التي اختارها المجتمع ) فإنه يقرر أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات في أوضاع الأسر التي أشرنا إليها فيما سبق والتي تقوم على عمل المرأة والرجل خارج المنزل قد أصبحت هي "المعيار الجديد المقبول في هذا العصر" وأنها قد ترتبت عليها أوضاع جديدة تتطلب إيجاد البرامج الاجتماعية اللازمة لمواجهتها ، وأنه إذا كان لدينا ( يقصد في المجتمع الأمريكي ) أسر يعمل الأبوان فيها خارج المنزل ، وأسر تعولها نساء لم تتزوجن ، وأسر تعيش منعزلة دون دعم من الأقارب ...، وإذا كانت كل هذه الأسر تحاول تربية أطفالها ...، فإن من الواضح أن الكثير من هذه الأسر يحتاج دعما مؤسسيا منظما في شكل برامج وخدمات اجتماعية واسعة النطاق [تنفق عليها الدولة طبعا]" (p 639).

ولكن دور القيم والمعايير التي يختارها المجتمع لا يتوقف عندما ذكرناه من أنها تحدد صورة المشكلات الاجتماعية وترسم خريطة الحاجات غير المشبعة ، ولكن القيم المجتمعية إضافة إلى ذلك تحدد

أيضا نوعية "استجابة المجتمع" لتلك المشكلات ، ودرجة تلك الاستجابة ، ذلك أن مواجهة المشكلات الاجتماعية تتطلب نوعا من "الاتفاق" المجتمعي حول ماهية المشكلات الأوْلى بالمواجهة ، وكذا حول الجهة التي تتحمل نفقات مواجهتها ، وهذا يصرفنا إلى قضية ديناميات الاتفاق المجتمعي وكيفية الوصول إليه ، وقضية العمليات السياسية التي تتضمنها تلك الديناميات ، والقوى والمصالح المؤثرة فيها والمتأثرة بها .

فإذا عدنا مرة أخرى إلى الأمثلة التي تقدمها لنا الحضارة الغربية الغالبة اليوم ، لوجدنا مع "شور" وزميله أن السياسة الاجتماعية في أمريكا تحددها ثلاثة اتجاهات هي : الفردية Individualism ، وعدم تدخل الدولة إلا في أضيق نطاق ممكن ، والتفاوض بين جماعات المصالح المختلفة ، ويضيفان أن اختلاف جماعات المصالح في المجتمع الأمريكي وطبيعة العملية السياسية قد عملت ضد ظهور سياسة اجتماعية متماسكة ، "وبدلا من ذلك فقد جاء ظهور السياسات كاستجابة موقوتة ونفعية (براجماتية) لتوازنات القوة المتغيرة بين هذه الجماعات ... وأن أحد الخصائص الواضحة للسياسة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية هو أن الأمة لا تملك بيانا واضحا شاملا بأهدافها القومية ، أو سياسات اجتماعية تحتضن هذه الأهداف" (Schorr , et al . 1367) أما جيمس لايبي ( Leiby, 1971 : 1461 - 1477 ) فإنه قد استعرض تاريخ الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة يمكن لمن يشاء أن يراجعها ليرى أمامه بوضوح كيف أن ترك الأمور للصراع ( ديموقراطيا ) بين جماعات المصالح المختلفة دون دليل إلهي موجه في مجتمع يقوم على الفردية ويَدين فقط بما يراه البشر قد أدى إلى الكثير من الفوضى والاضطراب في

هـذه البـرامج ، وكيـف أن هـذه الأنظـار البشـرية المتلاطمـة والمتصـارعة لازالت توجه سياسات الرعاية الاجتماعية إلى اليوم.

**(3) الرعاية الاجتماعية، والقاعدة العلمية، والممارسات المهنية:**

يواجه الباحثون عند هذه النقطة بإغراء شديد لإصدار تعميم يقضى بأن "الأساليب" التي تتحقق بها أهداف الرعاية الاجتماعية في ضوء المعرفة العلمية المتاحة حول طبيعة الأنساق الفردية والاجتماعية في ضوء الممارسات المهنية السابقة إنما هي من الأمور الفنية والعملية التي لا تختلف كثيرا من مجتمع لآخر ، وأنها لا تتأثر كثيرا بالاختلافات الثقافية أو المعتقدات الدينية ،باعتبارها مجرد وسائل محايدة ، ولكن الأدلة على خطأ مثل ذلك التعميم كثيرة ، فلقد تبين لنا مما سبق أن القيم أيضا كامنة بشكل خفي وراء المسلمات التي يقوم عليها المنهج العلمي الحديث ومع ذلك فهي تعتبر جزءا لايتجزأ منه ، كما أن القيم توجه نظريات العلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية في اتجاهات تثير تساؤلات خطيرة جدا وبالتالي فإن برامج الرعاية الاجتماعية المبنية على هذه جميعا لايمكن إلا أن ينالها نصيبها الوافي من الالتواء الناتج عن التشوهات التي أوضحناها في موضع أخر خصوصا فيما يتصل بمنهج العلم ، أو نظرياته ، أو تطبيقات تلك النظريات (رجب ، 1991)، **وفيما يلي نشير بكلمة مختصرة إلى كل من هذه التأثيرات :**

(1) إذا كان المنهج العلمي للبحث - الذي يُعتمد عليه في التحقق من صدق المشاهدات الواقعية - مقتصرا فقط على دراسة الجوانب المحسوسة من الإنسان وحاجاته ومشكلاته ، فلابد أن ينعكس هذا على برامج الرعاية الاجتماعية التي يستخدم المختصون عند تصميمها وتنفيذها أدوات العلم ومناهجه للتأكد من درجة صدقها

وصلاحيتها لمواجهة المشكلات الاجتماعية والسلوكيات المنحرفة التي أقيمت من أجل مواجهتها .

(2) وإذا كانت نظريات العلوم الاجتماعية منطلقة من نظرة مادية آلية للإنسان ، فإن المشتغلين بتصميم وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية الذين يقومون بتطبيق تلك النظريات لابد أن تأتى برامجهم أيضا مختزلة بشكل يساير تلك النظرة المادية الآلية .

(3) وإذا كانت منهجيات التدخل في الخدمة الاجتماعية منطلقة من منطلقات علمانية تباعد بين هذه المهنة وبين كل ما ينتسب إلى الروح أو الدين أو إهماله إهمالا ذريعا ، فإن من الطبيعي أن تأتى برامج الرعاية الاجتماعية أيضا متمشية مع هذه التوجهات العلمانية المنبتة الصلة بالله واليوم الآخر .

وقد كان من الطبيعي أن تترتب على هذه التأثيرات نتائج حدّت من فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في تحقيق الآمال المعقودة عليها ، **ونشير إلى بعضها فيما يلي :**

(1) نشأ عن هذه النظرة الآلية المادية للإنسان عدم اكتراث بقيمة العلاقات الاجتماعية الطبيعية بين الناس ، وجرأة شديدة على تقطيع أوصال العلاقات الإنسانية بشكل مصطنع عند تصميم برامج الرعاية الاجتماعية ، وساد على مدى حقبة زمنية طويلة مثلا اتجاه يرى بأن الحل الأمثل إنما يكمن في إنشاء "المؤسسات الإيداعية" لرعاية أي فئة اجتماعية تواجه أي نوع من الصعوبات أو الحاجات الخاصة (مثلا مؤسسات رعاية المسنين - مؤسسات رعاية المعاقين ) ولو أدى ذلك إلى عزلة النزلاء عن أسرهم وعن

الحياة الطبيعية في المجتمع المحلى - مهما كانت آثار ذلك على نفوسهم - مادامت حاجاتهم المادية مؤمنة في إطار تلك المؤسسات.

(2) أصبحت برامج الرعاية الاجتماعية تصمم على أساس من اللاشخصية Impersonal بطريقة تتوازى مع فكرة خطوط الإنتاج ، فالعملاء يتم "تشغيلهم" Processing أو تمريرهم في برامج "سابقة التجهيز" يتوقع منهم التوافق معها وإلا تم تصنيفهم على أنهم أشخاص غير متوافقين أو غير متعاونين وبالتالي يتعرضون للحرمان من الخدمات .

(3) استبعاد النواحي الروحية والدينية - إلا لماما - من برامج الرعاية الاجتماعية اكتفاء بالأنشطة التي تشبع الحاجات الدنيوية أساسا ، وأيضا خلو طرق ومناهج المساعدة المهنية من أي اهتمام بنوع صلة الإنسان بربه كما لو كانت هذه لا أثر لها إطلاقا على مساعدته على مواجهة مشكلاته.

(4) أصبح اختيار العاملين في أجهزة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية خلوا من أي اكتراث بنوعية هؤلاء العاملين من الناحية الروحية أو الدينية أو حتى الأخلاقية ، اكتفاء بالتحري فقط عن المؤهل الذي يشهد بالحصول على المعارف والمهارات المطلوبة لخدمة الحاجات الدنيوية للعملاء وحدها ، فجاء إفساد هؤلاء العاملين للعملاء في بعض الحالات أقرب من إصلاحهم .

**(4) التصور الإسلامي للرعاية الاجتماعية :**

لم تخل الكتابات المهنية في الخدمة الاجتماعية خلال العشرين عاما الماضية من محاولات لبلورة التصور الإسلامي للرعاية الاجتماعية ،

ولقد قامت عفاف الدباغ (1989) بمراجعة لتلك المحاولات ( تتضمن حصرا وتوثيقا لأهمها ) ، **وقد توصلت نتيجة لذلك إلى أن تلك الكتابات يمكن تصنيفها في قسمين :**

1- قسم يركز على الدراسة "التاريخية" لما كان يقدم في الدولة الإسلامية من برامج متنوعة لرعاية الفئات المختلفة ممن يحتاجون للمساعدة ، وهي عادة دراسات ذات طابع وصفي سردي تنصب على أحكام الزكاة والصدقات والنفقة والأوقاف ، أو تنصب على المؤسسات التي تقدم من خلالها الخدمات كالمساجد والبيمارستانات والمدارس وغيرها.

2- اتجاه يركز على الدراسة "التحليلية" للمبادئ العامة للإسلام بصفة عامة ، ثم استنباط ما يمكن اعتباره مبادئ الرعاية الاجتماعية في الإسلام ، ويلاحظ أن مثل هذه الصياغات ذات طبيعة شديدة العمومية ، ولا تتوصل عادة إلى مفهوم متكامل للمحور الذي تدور حوله برامج الرعاية الاجتماعية في الإسلام ( ص ص 31- 32 ) .

أما فيما يتعلق بالمفاهيم المحورية التي تنتظم حولها برامج الرعاية الاجتماعية في المنظور الإسلامي فقد كان أبرزها مفهوم "التكافل الاجتماعي" الذي اعتبره عبد العزيز مختار "أساس العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع المسلم" ( 1988 : 99 ، 106 ) وقد اختار محمد نجيب توفيق هذا المفهوم أيضا كأساس للرعاية الاجتماعية في الإسلام ( 1988 ) ، أما الفاروق زكى يونس فقد حرص على الربط بين مفهوم " التكافل الاجتماعي" ومفهوم "الأخوّة في الإسلام" كأسس تقوم عليها الرعاية الاجتماعية (1981 ، 1991 ) ، أما عفاف الدباغ (1989) فقد اقترحت اتخاذ مفهوم "مقاصد الشريعة"

عند الشاطبي محورا تستمد منه وظائف الرعاية الاجتماعية من منظور الإسلام ، والواقع أن مفهوم مقاصد الشريعة كمحور تنطلق منه نظرية الرعاية الاجتماعية في الإسلام يعتبر أوسع نطاقا وأكثر شمولا من مفهوم التكافل الاجتماعي ، ذلك أنه يلمس كل جوانب التنظيم الاجتماعي في المجتمع ولا يقتصر على الجوانب التقليدية للرعاية الاجتماعية ، ولذلك فإننا سنتوقف هنا لإلقاء الضوء على هذا المفهوم ولنتحدث عن إمكانات تطبيقه كمحور لبرامج الرعاية الاجتماعية في المجتمع المسلم .

لقد أوضح الشاطبي أن مقاصد الشريعة إنما هي تحقيق "مصالح العباد في العاجل والآجل معا" ، **ثم إنه قام بتقسيم تلك المقاصد إلى ثلاثة أقسام ( ص ص 1- 5 ):**

1- الضروريات : وهي الأمور التي "لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فُقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وتهارُج وفوْت حياة ، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين " .

2- الحاجيات : وهي الأمور التي "يُفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب... ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد ... المتوقع في المصالح العامة".

3- التحسينات : ويقصد بها "الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات" ثم أوضح أن مجموعة الضروريات خمسة ( تجرى أيضا في الحاجيات والتحسينات) وهي : حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ النسل ، وحفظ المال ، وحفظ العقل ، وبين أن "الحفظ" لهذه الضروريات



obeikandl.com

يكون بأمرين أحدهما ما يقيم أركانها ويثبّت قواعدها وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود ، والثاني ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها " .

وقد علق الطاهر بن عاشور على ما ذكره الشاطبي في هذا الصدد بقوله "فالمصالح الضرورية هي التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها بحيث لا يستقيم النظام بإخلالها ... ولست أعنى باختلال نظام الأمة هلاكها واضمحلالها لأن هذا قد سلمت منه ... الأمم الوثنية والهمجية ، ولكن أعنى به أن تصير أحوال الأمة شبيهة بأحوال الأنعام بحيث لا تكون على الحالة التي أرادها الشارع منها" ( 1978 : 79) .

والواقع أن مفهوم مقاصد الشريعة يصلح كمفهوم محوري يمكن أن تنطلق منه نظرية الرعاية الاجتماعية في الإسلام ، فالرعاية الاجتماعية في المنظور الإسلامي هي مجرد نظام آخر من النظم الاجتماعية التي يضمها المجتمع المسلم والتي تلتزم بأهدافه العامة ومقاصده الشرعية ، بالتعاون الوثيق مع بقية النظم المتخصصة الأخرى لتكون جميعا "كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا" ، فنحن لا نتحدث في المجتمع المسلم إذن عن كيانات اجتماعية شبه مستقلة في داخل البناء المجتمعي ، كما لا نتصور الموقف في هذا المجتمع - كما في غيره من المجتمعات - وكأنه يقوم على وجود جماعات ذات مصالح متعارضة تتنافس فيما بينها "ديمقراطيا" أو بالأحرى تتصارع فيما بينها لكي يملى الأقوى منها ( أو من بين التحالفات التي تقيمها فيما بينها ) إرادته على المجموع دون ميزان عام عادل يحدد مدى ونوع الحقوق والمستحقين لخدمات الرعاية الاجتماعية ، وإنما الأصل في

المنظور الإسلامي هو الانطلاق من تلك الأسس والمقاصد العامة الملزمة للأفراد والجماعات ، ولمختلف النظم والقطاعات ، وللقائمين على أمر المجتمع ككل ، والتي تصدر عن شارع حكيم عليم ، مبرأ عن الظلم أو الانحياز لفئة اجتماعية دون أخرى .

فأما ما يتصل بحفظ الدين ، فإن الرعاية الاجتماعية ينبغي أن تقوم من الناحية الإيجابية أو الإنشائية بالإسهام الفعال في جهود الدعوة إلى الله ، وقد قدم محمد أحمد عبد الهادي إسهامات جيدة في هذا السبيل ، فأوضح في مؤلفه عن الخدمة الاجتماعية الإسلامية (1989 ) أن أحد الأهداف الأساسية للخدمة الاجتماعية - وهي المهنة الرئيسة في محيط الرعاية الاجتماعية - ينبغي أن يكون هو "بناء الوعي الإسلامي" وصولا بأفراد المجتمع إلى "بناء قيمهم وفق نسق القيم الإسلامي" على أساس أن هذا هو الأصل الذي بدونه لا صلاح ولا إصلاح للمجتمع المسلم ، كما أنه وضع في بحثه عن الخدمة الاجتماعية في مجال الدعوة الإسلامية (1991) معالم هامة لما يمكن أن تقدمه برامج الرعاية الاجتماعية كوعاء تنطلق منه جهود الدعوة إلى الله .

أما عن حفظ النفس ، فلعل أهم إسهامات الرعاية الاجتماعية في تحقيقه إنما تتمثل في الوظائف المتصلة بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي التي تستكمل بها وظائف النظام الأسرى والنظام التعليمي والنظام الحكومي ، وهذه الإسهامات ذات طبيعة وقائية وعلاجية أيضا ، ذلك أن برامج الرعاية الاجتماعية إذ تتيح الفرص أمام الناشئة والشباب لصقل شخصياتهم في إطار إسلامي ، وإذ تقوم بتدريبهم على التعامل مع غيرهم بمقتضى العدل والإحسان فإن هذا يمثل أحد الجوانب الوقائية والإنشائية التي تدعم الفطرة السليمة وتحُول دون ألوان التجاوز

والاعتداء التي يميل إليها الإنسان جبليا بحكم طبيعته البدنية الطينية، أما من النواحي العلاجية والتعويضية فإن برامج الرعاية الاجتماعية تسهم في صيانة الأنفس من خلال اهتمامها التقليدي بتوفير الرعاية والتنشئة الصالحة للأطفال الذين لا عائل لهم ، كما أنها في الوقت ذاته تقوم بدور رئيس في إعادة- التنشئة الاجتماعية لمن قصرت النظم الأخرى في رعايتهم وضبط سلوكهم مما أدى بالتالي إلى وقوعهم في المخالفات والجرائم كالأحداث المنحرفين ونزلاء السجون ، مما يحفظ على هؤلاء حياتهم كما تؤدى - وقائيا - إلى حفظ حياة الآخرين .

وأما عن حفظ النسل ، فإنه يتم من خلال جميع البرامج الوقائية والإنشائية التي تصمم لمساعدة الشباب على الزواج وتكوين الأسرة ، وغيرها من برامج تدعيم وتقوية الحياة الأسرية وصيانتها لتكون الإطار الوحيد والسليم الذي تنبت في ظلاله الأجيال الجديدة ، كما يتضمن ذلك برامج رعاية الأمومة والطفولة وما تتضمنه من تعليم الأمهات ما ينبغي عليهن في فترات الحمل والإنجاب والعناية بالطفولة وغيرها.

وأما عن حفظ المال ، فإنه أيضا يتم من خلال البرامج التنموية والعلاجية للرعاية الاجتماعية ، فنجد هنا أن "التنمية الذاتية في الإطار الإسلامي" تعتبر الهدف الرئيس الآخر الذي يقترحه محمد أحمد عبد الهادي للخدمة الاجتماعية الإسلامية ، وذلك في مواجهة التخلف الذي يضرب أطنابه في أرجاء العالم الإسلامي ، ويتضمن ذلك أيضا توزيع الزكوات على مستحقيها الحقيقيين ، كما يتضمن الجهود التي تبذل لتوجيه من يعانون من مشكلات مادية نحو حسن التصرف في إنفاق دخولهم المحدودة بحيث تكفي حاجتهم الأساسية وهكذا .

أما عن حفظ العقل ، فإن الرعاية الاجتماعية تقوم به من خلال الجهود الوقائية والعلاجية أيضا في كل مجالات الخلل الذي يمكن أن يطرأ على عقول أبناء الأمة سواء في مجال الاضطرابات النفسية والعقلية أو في مجال تعاطى المخدرات والمسكرات أو ما شاكلها ، فجميع برامج الرعاية الاجتماعية الموجهة نحو إصلاح أوضاع الأسرة في المجتمع المسلم في اتجاه دعم التكوين السليم لأفراد المجتمع وتخفيف الضغوط غير الطبيعية التي يتعرضون لها إنما تقلل من فرص التعرض للاضطرابات النفسية وتغلق الأبواب أمام الحاجة إلى تعاطى مغيبات العقول . أما الجانب العلاجي لإسهام الرعاية الاجتماعية في تحقيق حفظ العقول فيتجلى في برامج علاج الاضطرابات النفسية والعقلية وعلاج تعاطى المخدرات.

ورغم وجود قدر من التشابه بين بعض البرامج التي ذكرناها هنا - باعتبارها تمثل نصيب الرعاية الاجتماعية من تحقيق مقاصد الشريعة - وبين بعض برامج الرعاية الاجتماعية التي نجدها في الدول غير الإسلامية إلا أننا ينبغي أن ندرك أن **هناك فروقا جوهرية بين هذين النوعين من البرامج يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي:**

1- أن حفظ الدين - في التصور الإسلامي - يحتل مكانا خاصا من أهداف برامج الرعاية الاجتماعية على وجه يفتقر إليه بالكلية التصور العلماني للرعاية الاجتماعية ، وحفظ الدين وإن كان هدفا في ذاته توجه إليه برامج بعينها (كتلك الموجهة لتنمية الوعي الإسلامي والموجهة للدعوة إلى الله من خلال الخدمات الاجتماعية)

فإنه أيضا هدف مصاحب لبقية البرامج الأخرى الموجهة لتحقيق بقية مقاصد الشريعة ، بحيث يتم تصميم برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها في جميع الأحوال على الوجه الذي يحقق أيضا هدف حفظ الدين ، باعتبار أن هذا يضمن النجاح في الدنيا والفلاح في الآخرة.

2- ويترتب على ما سبق أن جميع برامج الرعاية الاجتماعية الوقائية منها أو العلاجية إنما تقوم على إدراك لمسألة وجوب أخذ الجوانب الروحية المتصلة بصلة الإنسان بخالقه في الاعتبار وبوجوب العمل بكل الوسائل على المحافظة على سلامة الفطرة ونقائها لما بيناه في المباحث السابقة من حاكمية هذه الأبعاد وآثارها البعيدة على الوجود الإنساني في هذه الحياة وفي الآخرة.

3- ومن جهة أخرى فإننا نجد أن الرعاية الاجتماعية لا تعود - في التصور الإسلامي - مجرد مجموعة من البرامج الجزئية المفتتة دون ما صلة فيما بينها ، والتي تقدم بطريقة غير شخصية تقوم على انقطاع الصلة بين مقدمي الرعاية والمستفيدين منها ، وإنما تنطلق جميعا من شعور بالأخوة في الله ، وترتبط في النهاية بتحقيق رضاء الله سبحانه وتعالي ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق مصالح العباد ، وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، ومساعدتهم على مواجهة صعوبات حياتهم بأفضل طريقة ممكنة.

4- أما بالنسبة لتدخل الدولة في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية فإنه لا يقوم - في التصور الإسلامي - على مجرد الاستجابة للضغوط السياسية الضيقة ، أو الاستجابة لتوازنات القوى المتقلبة ، وإنما يقوم على شعور الحاكم "بالمسئولية أمام الله سبحانه وتعالي"، في ضوء ما شرع من حقوق للعباد .. ، على الوجه الذي يرى فيه عمر رضي الله عنه مثلا أنه لو عثرت مثلا بغلة في العراق لكان متحملا للمسئولية عما أصابها - وهي صورة تتناقض بشكل صارخ مع ما تشير به المكيافيلية أو البراجماتية القصيرة النظر التي تستشري في نظم الحكم الحديثة في المجتمعات المعاصرة.

obeikandl.com